

الحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن التعاطف إزاء التفجيرات الإرهابية بالقنابل  
في بالي، إندونيسيا

رئيسا لهذه اللجنة الهامة، لكي نصل بمداولاتها إلى تحقيق نتائج ناجحة. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدعم والتعاون الكاملين من جميع الوفود. وفي هذا الصدد، فإن الانخراط البناء من جانب جميع الأعضاء بروح من الوثام والتوافق، أمر مطلوب أكثر من أي شيء آخر إذا كنا نريد أن نحظى بنتائج مثمرة لمداولاتنا التي ستستغرق طوال خمسة أسابيع تقريبا.

وليس سرا أن هناك إحساسا سائدا بالأزمة حاليا في ما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف. ويرجع ذلك إلى استمرار الجمود الطويل الأمد وعدم تحقيق تقدم نتيجة للانقسامات الحادة في الآراء ووجهات النظر في ما بيننا. وأهم آليات نزع السلاح - بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - تعاني جميعها الآن حالة من الجمود. ولم تتحسن الحالة بسبب الفشل في التفاوض حول الجزء الخاص بنزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نشرع في القيام بعملنا، اسمحوا لي، بصفتي رئيسا للجنة الأولى، أن أدلي بتعليق موجز بشأن الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١ تشرين الأول/أكتوبر في بالي، إندونيسيا. وأود أن أعلن أننا نتعاطف مع ضحايا الهجمات الإرهابية. ومع عائلاتكم ونصلي من أجلهم.

بيانات استهلاكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبدأ اللجنة الأولى صباح اليوم، وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني بإجراء مناقشتها العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المتصلة بها.

يشرفني ويسعدني أن أراس اللجنة الأولى في الدورة الستين للجمعية العامة. ولن أدخر جهدا بصفتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المعتاد، مسؤولية استخدام هذه الدورة لتعزيز وتقوية شتى الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تخفيف أو إزالة الخطر الذي تشكله. إلا أنه سرّاً ليس بخافٍ على أحد في هذه القاعة أن جهودنا الجماعية تتعثر حالياً بوضوح في محاولة التصدي لهذا التحدي. وأظهر اجتماع القمة العالمي الأخير أن الدول لم تتمكن من الاتفاق على الطريق للمضي قدماً في نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأعتقد أن كلمات الأمين العام حددت تماماً طبيعة المشكلة ووضعها في إطارها الأوسع. فقد قال في كلمته أمام اجتماع القمة العالمي

”مرتين خلال هذا العام - مرة في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والآن في اجتماع القمة هذا - سمحنا للمواقف المتباينة بأن تؤثر على النتائج. وهذا أمر لا يمكن تبريره. إن أسلحة الدمار الشامل تشكل خطراً كبيراً علينا جميعاً، ولا سيما في عالم يهدده الإرهابيون من ذوي الطموحات العالمية وبدون أدنى رادع. ويجب علينا أن نستدرك الأمر ونحدد المفاوضات حول هذه المسألة الحيوية“.

(A/60/PV.2، الصفحة ٦).

وسأقتبس أيضاً من رسالة رئيس الجمعية العامة، يان إلياسون، التي وجهها إلى جميع الممثلين الدائمين في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وكان هذا يوم الجمعة الماضي، ولذلك، قد لا يكون الأعضاء قد اطلعوا عليها بعد. فقد كتب:

”ينبغي ألا تضع هذه الوثيقة حدوداً لطموحاتنا؛ بل ينبغي أن تكون نقطة لانطلاقنا إلى الأمام. وينبغي أن ندرك أنها لا تشمل على جميع ما يريده العديدون منا. وهناك مجالات لم تتناولها الوثيقة بالتفصيل، يود العديدون صواباً أن يروا

وإزاء هذه الخلفية يرغب الكثيرون في أن تحمل دورة اللجنة الأولى لهذا العام بصيصاً من الأمل في إمكان أن نكسر ذلك الجمود ونعيد تنشيط عمليات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وهذه الآليات أهم من أن تترك لغياهب النسيان إلى ما لا نهاية. إن الموضوعات التي نتناولها في اللجنة تنطوي على آثار بعيدة الأثر وطويلة الأمد بالنسبة للأمن القومي والأمن الإقليمي، والأمن العالمي. وإنني أتشاطر الرأي القائل إن اللجنة الأولى في هذه المرحلة ينبغي لها القيام بدور رائد في ما يتعلق بإحياء عمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار. وسأبذل كل ما في وسعي لتحقيق ذلك الهدف الذي لا يقدر بثمن. وإنني أعتمد في ذلك على دعم وتعاون اللجنة.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

**السيد آبي (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح)**  
(تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة التي أتيتحت لي مرة ثانية لمخاطبة أعضاء اللجنة الأولى في بداية عملها المتعلق بجدول الأعمال الهام المعروض عليها. وأود أولاً أن أتقدم بتهانئي الشخصية إليكم، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه اللجنة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لأعضاء المكتب الآخرين وأؤكد لكم جميعاً على التعاون والدعم الكاملين من إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأتطلع أنا وزملائي إلى تقديم أية مساعدة قد تلزم لضمان أن تتسم هذه الدورة بالكفاءة والإنتاج.

نجتمع في وقت صعب بشكل خاص ويتسم بالتحدي بالنسبة لنزع السلاح وعدم الانتشار. إنه وقت يزداد فيه القلق العالمي تجاه أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وأعتقد أنه تقع على عاتقنا، حتى أكثر من

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ويبرز أهميتها لنزع السلاح العالمي وعدم الانتشار.

وفي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في دورة العام الماضي، دعت اللجنة الأولى عدداً من الخبراء إلى المشاركة في المناقشة المواضيعية بشأن القضايا الموضوعية. وستشارك في هذه المناقشة أيضاً منظمات المعاهدات الدولية وكذلك رؤساء هيئات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بغية تشجيع إجراء مناقشات لتبادل الآراء في اللجنة. هذه محاولة جديدة وستكون الأمانة العامة مستعدة لتلقي مزيد من الاقتراحات. وقد أعرب ممثلو المجتمع المدني - مثل مبادرة الدول المتوسطة ورؤساء البلديات المناصرون للسلام - عن نيتهم في إقامة حوار مع أعضاء اللجنة الأولى. ومن خلال هذه المناسبات، قد يستشعر الأعضاء الحرارة الخارجية ويوسعون وجهات نظرهم.

ولا تزال الأسلحة البيولوجية والكيميائية أيضاً بنوداً رئيسية على جدول أعمالنا نظراً لتأثيراتها الشاملة وغير التمييزية المحتملة. وقد شهدت سنة ٢٠٠٥ ذكريات سنوية هامة، مثل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي كان أول صك يسعى لحظر فئتي الأسلحة هاتين، ودخول اتفاقية الأسلحة البيولوجية حيز النفاذ في عام ١٩٧٥. وسيطلع العديدون إلى المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦، أملين أن ينجح في تمهيد الطريق للمستقبل. ولا يزال التحدي الحقيقي هنا يتمثل في جعل هاتين المعاهدتين أقرب إلى أن تصبحا عالميتين وأن تؤمنا الامتثال الكامل والفعال لهما.

ولا تقف إدارة شؤون نزع السلاح موقف اللامبالاة تجاه زيادة خطر حيازة الإرهابيين أسلحة دمار شامل. إنها تساعد اللجنة التي أنشئت عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبمساعدة فريق من الخبراء، تدرس اللجنة

إحراز تقدم فيها أثناء الدورة الستين. وأحد هذه المجالات نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي أحث على طرح تفكير جديد وإبداعي بشأنه في جميع المحافل المناسبة“.

تقع على عاتق هذه اللجنة إلى حد كبير مهمة بدء محاولة تدارك الموقف وتوفير توجيهات جديدة. ويتوقع منكم، أنتم الأعضاء، أن توفروا التوجيه نحو الوسيلة التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج من خلالها المفاوضات التي طال انتظارها بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن قضايا من قبيل ضمانات الأمن السلبية والفضاء الخارجي، والمسألة الأساسية المتعلقة بنزع السلاح النووي الكامل. ويمكن أن تنظروا في تحديد الإجراءات العملية التي يمكننا أن نتخذها لضمان استمرار صحة وقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وهذه مسألة مهمة جداً بالنسبة لنا إلى حد لا نستطيع معه الوقوف موقف المتفرج. والشاغل الدولي الملح المتعلق بخطر الانتشار الوشيك لا يزال قائماً. ولا تزال الرؤوس الحربية النووية تعد بالآلاف. ولذلك، كان من المشجع جداً أن نلاحظ أن وزراء خارجية أستراليا واندونيسيا وجنوب أفريقيا ورومانيا وشيلي والمملكة المتحدة والنرويج بادروا، في الإعداد لاجتماع القمة العالمي، إلى السعي للتوصل إلى توافق للآراء في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويشجعني أن ألاحظ أن بعض الدول الأعضاء، كالنرويج مثلاً، أعربت، انطلاقاً من القلق إزاء الحالة الحالية الحرجة جداً، عن استعدادها لمواصلة بذل جهودها الرامية إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء. وفي هذا الصدد، ألاحظ أن المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية انعقد مباشرة بعد اجتماع القمة العالمي في نيويورك ليؤكد مجدداً التصميم على دخول

الوقت، سأكون ممتناً جداً لو قدمت المجموعات المعنية أسماء مرشحيها للرئاسة في أسرع وقت ممكن لتتمكن الأمانة العامة من بدء العمل الجاد على الإعداد لهذين الاجتماعين.

واسمحوا لي أن ألفت الانتباه الآن إلى جزء آخر من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، الفقرة ١٤٦، التي نصها كما يلي:

”نؤكد من جديد التزامنا بدعم الأمم المتحدة بهدف تعزيز سلطتها وفعاليتها، فضلاً عن تعزيز قدرتها على التصدي بفعالية، ووفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه، لكافة التحديات التي يطرحها هذا العصر. ونحن مصممون على تنشيط الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة وتكييفها حسب احتياجات القرن الحادي والعشرين“.

وهذا بالضبط ما كانت تسعى اللجنة الأولى جاهدة لتحقيقه. وأذكر بالمناقشات المكثفة التي أجريناها العام الماضي بشأن أسلوب تحسين فعالية عمل اللجنة. وقد شدد اجتماع القمة مجدداً على هذه الجهود، وبالتالي فإننا نتطلع إلى استمرار الجهود التي تبذلها اللجنة لتحقيق هذا الهدف.

وأذكر أنني تناولت مسألة جعل التقارير، التي تعدها الأمانة العامة امثالاً لقرارات الجمعية العامة، أكثر اقتصاداً والاستفادة منها بفعالية. وستتاح لي الفرصة لأقدم تقريراً عن هذه المسألة في وقت لاحق أثناء مداولاتنا.

وما فتئت إدارة شؤون نزع السلاح تستعرض أيضاً أعمال مراكزنا الإقليمية الثلاثة - الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ وأفريقيا؛ وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ - بغية أن تخدم الأعضاء على نحو أفضل. وسأواصل عقد المشاورات مع العديد من الوفود في الأسابيع القادمة.

لقد تلقت جميع الوفود هذا الصباح، إما في مقار بعثاتها أو على مكاتبها، نسخة من طبعة عام ٢٠٠٤ من

حالياً التقارير الوطنية التي قدمتها الدول الأعضاء. وهناك تدابير عديدة يتعين اتخاذها لوضع قوانين وقواعد تنظيمية محلية، وتجريم الأنشطة المتعلقة بوصول أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة ليست دولة، ووضع وتشديد الضوابط على التصدير وعلى الحدود. فضلاً عن ذلك، تمارس اللجنة أنشطة إعلامية نشطة وتقديم المساعدة بالتعاون مع الدول الأعضاء المستعدة لذلك.

والتركيز الكبير على خطر أسلحة الدمار الشامل ينبغي ألا يقلل من اهتمامنا بالمسائل المتعلقة بتنظيم الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وتخفيض مستوياتها. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي أحرز قدراً كبيراً من التقدم في معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن انتشار هذه الأسلحة لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في مناطق عديدة جداً من العالم. وجرى يبسر كبير تجاهل أن الأسلحة التقليدية لا تزال تقتل آلافاً عديدة من الناس كل عام. وكثيراً ما تكون هذه مآسي يومية نادراً ما يبلغ عن حدوثها، ولكنها تتسبب في تعاسة ومعاناة البشرية في أعقابها. وأتطلع إلى إجراء من اللجنة لتنفيذ في وقت مبكر وفعال مشروع الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأتطلع إلى تقديم اللجنة توجيهها للمضي قدماً في العمل اللاحق.

وبالنسبة لمسألة ذات صلة، يذكر الأعضاء أنه سيعقد اجتماع للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠٦. وسيعقد المؤتمر نفسه في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وستجتمع اللجنة التحضيرية في الفترة من ٩ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وعلى حد علمي، سترشح المجموعة الأفريقية رئيس اللجنة التحضيرية، في حين أن المجموعة الآسيوية سترشح رئيس المؤتمر الاستعراضي. وبسبب عامل

الموعد المحدد. وهذه القائمة متغيرة، ولذلك، قد يطلب إلى الوفود أن تتكلم قبل الموعد المتوقع.

ثانياً، اتفقنا على تحديد البيانات بمدة ٧ إلى ١٠ دقائق للمتكلمين الذين يتكلمون بصفتهم الوطنية، و ١٠ إلى ١٥ دقيقة بالنسبة للمتكلمين الذين يتكلمون باسم عدة وفود. وستبقى "الإشارة الضوئية" حضراء لمدة أول ٧ دقائق بالنسبة للمتكلمين الذين يتكلمون بصفتهم الوطنية ولمدة أول ١٠ دقائق بالنسبة للمتكلمين الذين يتكلمون باسم عدة وفود. وبعد ذلك، يتحول الضوء إلى اللون الأصفر لتذكير المتكلمين بأن الوقت قد حان لإنهاء ملاحظاتهم.

**السيد مايورال (الأرجنتين)** (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود يا سيادة الرئيس أن أردد التعازي التي وجهتموها إلى شعب وحكومة إندونيسيا بشأن الهجومين اللذين وقعا في نهاية الأسبوع.

ويشرفني أن أتكلم باسم مجموعة ريو، التي تضم إكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس وبلدي الأرجنتين.

مجموعة ريو مقتنعة بأن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأن الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الدول للتوصل إلى اتفاق جماعي بشأن صكوك وآليات ستقودنا إلى ضمان الأمن المتبادل. وسنظل رواداً في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار لأننا مقتنعون بأهميته للسلم والأمن الدوليين. ولهذا نلاحظ بقدر من الحيرة أن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود مؤخراً (القرار ١/٦٠) لا تتضمن إشارة إلى مسألة نزع السلاح والأمن الدولي.

حولية نزع السلاح التي تصدرها الأمم المتحدة. وحولية جزء مهم من برنامج الإدارة الإعلامي. وتتضمن معلومات أساسية مركزة عن الأنشطة السنوية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وبناءً على طلب الجمعية العامة العام الماضي بأن تستخدم الإدارة الوسائل الإلكترونية لتوزيع المعلومات، ستضع الإدارة قريباً لأول مرة نسخة إلكترونية باللغة الإنكليزية من حولية عام ٢٠٠٤ على موقعها على شبكة الإنترنت، كما ستضع في الأرشيف نسخة إلكترونية باللغة الإنكليزية من حولية عام ٢٠٠٢ وحولية عام ٢٠٠٣. وعندما يصبح الموقع جاهزاً للاستخدام، سيجري الإعلان عن ذلك.

ومع أن العمل الذي ينتظر اللجنة سيكون صعباً أحياناً، وأنا متأكد من ذلك، فإنني آمل أن نحاول بالعمل جماعياً رفع تطلعاتنا وطموحاتنا لتجاوز الشواغل الحالية كي يتسنى لنا أن نعالج على نحو صحيح المشاكل الأساسية التي تشغل بالنا جميعاً. وأعتقد، قبل كل شيء، أن علينا واجباً تجاه الملايين العديدة من الأشخاص الموجودين خارج هذه القاعة، الذين يتطلعون إلينا وإلى هذه المنظمة في نهاية المطاف لتوجيههم وإضاءة الطريق أمامهم.

أرجو أن تقبلوا أفضل تمنياتي لكم بأن تكون الدورة فعالة وناجحة ومنتجة.

## بنود جدول الأعمال ٨٥ إلى ١٠٥

### المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أناقش مسألتين تنظيميتين. الأولى، ستقفل قائمة المتكلمين غدا الساعة ١٨/٠٠، وأحث الوفود على تسجيل أسمائها في القائمة قبل

إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإنشاء جهاز مزود بولاية لمعالجة نزع السلاح النووي.

وتحيط مجموعة ريو علما في هذا السياق، بالمبادرة الخاصة بترع السلاح وعدم الانتشار التي قدمتها مجموعة من سبعة بلدان، بقيادة النرويج. وهذه المبادرة يمكن أن تكون الخطوة الأولى في مجال تحديد التزام جميع الدول الأعضاء بهذا الموضوع.

والمواقع، أن نزع السلاح العام والشامل أداة حاسمة ينبغي أن تستعمل للحد من عدم التماثل السياسي ودعم النظام الدولي على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. علاوة على أن المصلحة المشتركة بين جميع الشعوب تقتضي ألا تعيش في ظل التهديد بأسلحة الدمار الشامل. وتعزيز السلم والأمن الدوليين والنهوض بترع السلاح العام والكامل يكمل كل منهما الآخر. وينبغي أن يقترن تعزيز نظام عدم الانتشار بإتاحة الحصول على التكنولوجيا للدول التي تمثل تماما لالتزاماتها الدولية.

ولقد كان المجتمع الدولي وسيظل ملتزما بالقضاء على الأسلحة البيولوجية وإبرام بروتوكول للتحقق لمعاهدة الأسلحة البيولوجية في وقت مبكر. وستواصل مجموعة ريو العمل بنشاط في هذا الصدد من أجل الامتثال الدقيق وبجس نية للالتزامات الواردة في جميع الصكوك التي تتناول نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن ندعو إلى عالمية هذه الصكوك بوصفها هدفا ينبغي تحقيقه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لأنها السبيل الوحيد الذي يمكن من وضع الأساس بضمان الأمن المتبادل - وهو هدفنا الأسمى.

وقد اتخذت تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح في النظام المتعدد الأطراف شكل آليات لتبادل المعلومات في

وفي الوقت نفسه، بعد مرور أكثر من ٣٠ عاماً على اعتماد معاهدة تلاتيلولكو، يسر مجموعة ريو أن الدول الأطراف في تلك المعاهدة كانت في طبيعة الدول من حيث عقد أول مؤتمر للدول الأطراف في المعاهدات والدول الموقعة على المعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك المؤتمر، الذي عقد في تلاتيلولكو في المكسيك، أثناء الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اعتمد إعلان تلاتيلولكو. فهو يحذر مما يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية من خطر على البشرية، ويشدد على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من أن الطاقة النووية تستخدم استخداماً حصرياً للأغراض السلمية.

ويساورنا قلق خاص إزاء أزمة آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ككل. فعمل مؤتمر نزع السلاح، والآن عمل هيئة نزع السلاح أيضاً، يتعرضان للإعاقة نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية للاتفاق على جدول أعمال متوازن يتضمن مسألة نزع السلاح النووي.

وانطلاقاً من هذا القلق تعرب مجموعة ريو عن أسفها لفشل المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في أيار/مايو الماضي.

وينبها عدم التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد وثيقة تعبر عن التحديات القائمة إلى الجهود التي ما زال يتعين بذلها فيما يتعلق بالركائز الثلاث للنظام وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية البحتة. ونكرر التأكيد في هذا الصدد على سلامة "الخطوات العملية" الـ ١٣ التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، ولا سيما الدعوة إلى التوقيع على معاهدة الخطر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، والبدء فوراً في

التصدي لما يعتبر ببساطة شديدة نشاطا غير مشروع، وسواصل العمل من أجل إنجاز صك ملزم قانونا.

إن مشكلة الألغام المضادة للأفراد أبعد ما تكون عن الحل، ولكن المجتمع الدولي قد سعى، على الأقل، إلى تحقيق استجابة عالمية من خلال اتفاقية أوتوا. وهذا هو ما جعل البلدان الأعضاء في مجموعة ريو تقترح في إطار منظمة الدول الأمريكية أن يصبح نصف الكرة الغربي منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وستواصل مجموعة ريو العمل جهد الطاقة للتمكن من تحقيق ذلك الهدف، إلى جانب التعاون في مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، لأن هذه الجوانب أساسية ومكملة في مجال تخفيف المعاناة وفتح الطريق إلى تحقيق التنمية.

إننا نمر بمرحلة انتقال يترتب عليها التأقلم وإعادة التحديد في ضوء الظروف الدولية المستجدة. وعلينا معا، أن نواصل الحوار وأن نتشاور لنسهم في تضييق شقة الخلاف بشأن وضع نظام للأمن العالمي في المستقبل بطريقة بناءة.

هذا هو ما تفهمه مجموعة ريو، ولذا نود أن نشدد على أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد لى مرة أخرى التطلعات المتعلقة بالأهداف المقترحة. وإننا نهنئ مدير المركز وفريق العاملين معه، ونحث البلدان القادرة على الإسهام ماليا في مركز ليما على أن تفعل ذلك، حتى يمكنه مواصلة التقدم في تنفيذ برامجه.

وقبل أن أختتم كلمتي، نعرب عن عرفاننا وامتناننا للرئيس السابق للجنة الأولى السفير ألفونسو دي ألبا، ممثل الدول الأعضاء في مجموعة ريو.

ونأمل في أن تحقق هذه الدورة للجنة الأولى النجاح. ولهذا يمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعتمدوا على التعاون التام

إطار صكوك معينة، مثل نظام الإبلاغ الموحد بالمعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية وسجل الأسلحة التقليدية. وقامت مجموعة ريو بدور فعال في تعزيز هذه التدابير وغيرها من تدابير بناء الثقة المتقدمة، على الصعيدين العام والخاص معا في منطقتنا، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعوبنا.

ويشكل التكديس المفرط للأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نتيجة للتوتر والصراعات وسببا لاتفاقهما وإطالتها في آن معا. وهو يسهم أيضا في ارتفاع معدلات الجريمة. وترحب مجموعة ريو بعقد الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتجدد التزامها بالتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في البرنامج. وتؤمن مجموعة ريو إيماننا راسخا بأن على الدول الأعضاء أن تستخدم المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦ كمناسبة لتعزيز ذلك الصك من خلال إدراج مواضيع من قبيل تلك المتعلقة بنقل الأسلحة. وتود مجموعة ريو أن تعرب، في نفس الوقت، عن شعورها العميق بخيبة الأمل إزاء عدم تصميم الدول الأعضاء على اعتماد صك قوي ملزم قانونا بشأن الوسم والتعقب. ونعرب عن أسفنا مرة أخرى لأنه لم يمكن الحصول على التزام واضح بالمضي قدما في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه.

ولدى منطقتنا صك ملزم قانونا هو اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وعلى الرغم من التزام مجموعة ريو بمشروع الصك الذي قام بالتفاوض بشأنه، في حزيران/يونيه الماضي، الفريق العامل المعني بوضع العلامات والتعقب، لا يسعنا إلا أن نشدد على أنه كان إسهاما متواضعا للغاية في مجال

نجد أن الثقة في العمل المتعدد الأطراف - التي أصبحت ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لمواجهة تلك الأخطار مواجهة فعالة - تتقلص نسبيا فيما يبدو.

وتؤكد المكسيك أن نزع السلاح النووي ليس خيارا مطروحا؛ وإنما هو التزام قانوني. وهذا ما يجعلنا نأسف بشدة لانهيار المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ والفشل في الاتفاق على المواضيع المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار في المناقشة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، مما يعني أن تلك المواضيع لم تعالج في التوصيات الصادرة عنها. وضاعت بذلك فرصة ثمينة للغاية. ويضعف ذلك الفشل من المشكلات التي تواجه الآلية المؤسسية لتزع السلاح لعدد من السنين منذ الآن - وخاصة الجمود غير المحتمل في مؤتمر نزع السلاح وإساءة استخدام قاعدة توافق الآراء التي ما زالت تعوق التوصل إلى اعتماد برنامج عمل لذلك المحفل. ولذلك فإننا نرى أنه قد آن الأوان للبحث عن نهج بديلة لدفع جدول المؤتمر قدما إلى الأمام.

وتؤكد المكسيك التزامها القاطع بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبهما وترى أن من المحتم مواصلة الجهود نحو القضاء الكامل والنهائي على الترسانات النووية. ويبدو من غير المعقول أن العالم في القرن الحادي والعشرين، يعيش كما كان حاله منذ ٦٠ عاما، في ظل التهديد النووي وعدم التأكد من الامتثال للمعاهدات. وقد شهدنا في عام ١٩٤٥ وحشية الحرب النووية وآثارها المدمرة على هيروشيما وناغازاكي. وأشعلت تلك المحرقة المرعبة شرارة وعي عالمي حقيقي بجمية نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. غير أنه ما زال يوجد في العالم حتى اليوم ما يزيد عن ٣٠.٠٠٠ رأس نووي وما يرتبط بها من احتمالات تدميرية لا يمكن تصورها. وقد أبقى على الخيار النووي كعنصر أساسي في الاستراتيجيات الأمنية لبعض

من جانب بلدي ومن جانب بلدان مجموعة ريو الأخرى جميعا.

**السيد دي ألبا (المكسيك)** (تكلم بالأسبانية): من دواعي سعادتي، سيدي، أن أتقدم إليكم بأصدق تهانينا لكم بانتخابكم للرئاسة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أنكم ستلقون منا الدعم الكامل أثناء عمل اللجنة. وأود أن أعلن بوضوح تأييدنا للبيان الذي أدلى به من فوره ممثل الأرجنتين باسم مجموعة ريو، بما في ذلك ما قاله عن الأحداث التي وقعت في إندونيسيا.

والجمعية العامة هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلا، ويتعين على الدول المجتمععة هنا أن تواصل العمل على إعادة تنشيطها. وفي العام الماضي اتفقتنا على إجراء إصلاح يمكننا من استغلال الوقت والموارد المخصصة للجنة الأولى على نحو أكثر كفاءة. وقد فتحنا المجال أيضا لإجراء مناقشات أكثر شفافية وتركيزا، وتحقيقا للنتائج. ولكن ما من شك في أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لا لزيادة الكفاءة فحسب، وإنما زيادة الفعالية أيضا. والواقع أن زيادة الفعالية هي ما نحتاجه قبل أي شيء.

واعترافنا بأن أساليب عملنا قد خلفها الزمن لم يكن سوى الخطوة الأولى على طريق الإصلاح. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي هجر أنماط التفاوض التي ظهرت أثناء فترة الحرب الباردة. والخلاف الذي كان سائدا في ذلك الوقت بين الدول المتنافسة حل محله اليوم ببساطة الخلاف بين البلدان التي يفترض أنها تتشاطر قيما وأهدافا رئيسية مشتركة. وبالتالي فإن المواقف المتطرفة التي لا تشارك فيها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء - ما زالت تسيطر على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، ولا ينتج عنها سوى الشلل. ومن دواعي السخرية أنه في حين تتعاطم مهددات السلم والأمن الدوليين من حيث الإبعاد والتعقد،



ونحن نؤكد على أهمية أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية على الأخص، ضمانات قاطعة على أنها تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي التزام دقيق بالضمانات النووية. كما نؤكد على الحاجة إلى تجنب التسييس في الحالات التي يمكن تسويتها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبنفس المنطق، تشعر المكسيك بالقلق لأنه لم يول اعتبار، في اتفاق للتعاون النووي للأغراض المدنية عقد مؤخرا بين الهند والولايات المتحدة، لمبدأ عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل على العكس، تم التوصل إلى هذا الاتفاق مع دولة غير طرف في المعاهدة.

في عام ٢٠٠٤، وفي هذا المحفل ذاته، أعلننا عن عقد مؤتمر للدول الأطراف في معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة على تلك المعاهدات. واليوم، ننضم إلى ممثل مجموعة ريو في الاحتفال بالنتيجة الناجحة لهذا الحدث. وتؤكد المكسيك التزامها بدعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها هناك لصالح زيادة التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية بغية تعزيزها ودعمها.

وختاما، أود أن أشير إلى أن المكسيك تعمل على تقديم عدد من المبادرات لتعزيز برنامج العمل الذي اعتمد في عام ٢٠٠١ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع جوانبه. ونعتقد أنه سيتعين علينا في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ معالجة العناصر التي تكمل برنامج العمل وتعزيزه. وتأسف المكسيك، في ذلك الصدد، للنطاق المحدود لمشروع الصك المتعلق بتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، علاوة على أن هذا الصك غير ملزم قانونا.

وأود في الختام أن أؤكد على أن بلدي سيواصل العمل على تحقيق عالمية اتفاقية أوتوا بشأن الألغام المضادة

البلدان، ويشمل ذلك استعماله ضد دول لا تمتلك هذه الأسلحة. والأسوأ، أن هذه الأسلحة ما زال تطويرها جاريا.

ولهذا، فإننا نطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بأنه قد آن الأوان للقضاء على الترسانات النووية وتنفيذ تدابير من شأنها إحباط أي فرصة لاستعمال تلك الأسلحة غير الإنسانية حقا. وعلينا ألا ننسى أن ما لا يوجد لا يمكن أن ينتشر، وأنه ما دامت توجد مخزونات من أسلحة الدمار الشامل، فستوجد أيضا إمكانات استخدامها أو وقوعها في أيدي عناصر فاعلة من غير الدول. وسنواصل بالتعاون مع أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ونيوزيلندا ومصر - أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد - وبمساندة من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الرفض بانتظام للخداع القائل بأن الأسلحة النووية يمكن تخزينها دون أن تستخدم على الإطلاق، سواء عن طريق المصادفة أو العمد، وسنظل نركز على الرأي القائل بأن الضمان الوحيد المقبول في مواجهة هذه الاحتمالات يكمن في القضاء عليها نهائيا. كما نكرر التأكيد على أن الخطوات العملية الـ ١٣ بشأن نزع السلاح النووي التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠، علاوة على الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذها، لا تزال صالحة تماما اليوم.

إن المكسيك متفائلة إزاء التفاهم الذي تم التوصل إليه في ١٩ أيلول/سبتمبر في بيجين في إطار المحادثات السادسة، التي عملت الأطراف الستة من خلالها على الاتفاق بشأن تدابير تجعل من الممكن التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة غير نووية.

غير أن المكسيك تشعر بالقلق إزاء بعض الإجراءات التي تتناقض مع روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة، ويدعم بعضها بعضا. ويتوقف الأمن الدولي أيضا على التنمية الاجتماعية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، واستدامة البيئة وتشجيع التجارة الدولية.

وقد اتخذت في القمة تدابير إيجابية فيما يتعلق بالسلم والأمن. ونحن نرحب بالاتفاق على إنشاء لجنة لبناء السلام - وهي إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي - لكسر حلقة الصراع التي تبتلى بها أنحاء عديدة من العالم. ولأول مرة، سيكون للأمم المتحدة منتدى واحدا يستطيع أن يجتمع فيه المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية الإقليمية والمناخون والمؤسسات المالية الدولية، لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع. ويحدونا الأمل في أن يخفف ذلك من حدوث مزيد من أعمال العنف، وما تنطوي عليه من تكاليف بشرية ومالية ضخمة. وإنشاء اللجنة قبل الموعد المحدد، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، هدف ذو أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في هذا الخريف.

ونرحب ترحيبا شديدا أيضا بالاتفاق على مسؤولية الحماية. والإقرار الدولي بأننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء ارتكاب أسوأ الفظائع - بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - خطوة مهمة إلى الأمام نحو تحقيق السلام والأمن، ولدور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. إنه إقرار بأن العالم الذي نعيش فيه أصغر من ألا نتأثر بجرائم القتل والاضطهاد، أو أن نقف موقف اللامبالاة من ضحاياها الأبرياء. والاتحاد الأوروبي ملتزم بأداء دوره. فإن، للاتحاد الأوروبي وجودا ميدانيا في شكل قوات عسكرية أو شرطة أو وجود مدني، في البوسنة وآتشيه والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية - وهو موجود مع الاتحاد الأفريقي في دارفور.

للأفراد وتنفيذ خطة عمل نيروبي ٢٠٠٥-٢٠٠٩، بغية المحافظة على المنظور الإنساني للاتفاقية، بالإضافة إلى الجهود الداعمة لإنشاء منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

**السيد فريمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):**

إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحات تركيا وكرواتيا وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة وهي ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية والنرويج، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما وثيقا بإزاء الأمم المتحدة، بدعم وتطوير القانون الدولي والتعددية الفعالية. ويشكل عمل اللجنة الأولى المتعلق بتزع السلاح والأمن الدولي عنصرا جوهريا في إطار الأمم المتحدة، يعبر عن هدفها الأساسي المتمثل في اجتناب آفة الحرب من علمنا. وينبغي أن يعكس عمل اللجنة أكثر التحديات المعاصرة إلحاحا في عالمنا المترابط. ولهذا السبب يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما شديدا بإنعاش اللجنة الأولى وينضم إلى من يركزون على أهمية تنفيذ المبادئ التي اتفقنا عليها جميعا في العام الماضي. وأود أن أركز في بياني على التحديات المترابطة التي تواجهنا جميعا، والتي ستوسع في الكلام عنها فيما بعد في مداخلات أكثر تخصيصا.

كان هذا العام مهما بالنسبة للأمم المتحدة. فنحن نحتفل بالذكرى السنوية الستين، ونجتمع هنا بعد أسابيع قليلة من القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وكما قال الأمين العام في تلك القمة، إننا نعيش في عالم نستفيد جميعنا فيه من الأمن الجماعي ونعاني جميعنا فيه عندما يُفقد الأمن. والتنمية

اتباع نهج متعدد الأطراف تجاه عدم الانتشار يمثل أفضل وسيلة للتصدي لهذا الخطر الذي يهدد الأمن الدولي. وكما قلنا في عام ٢٠٠٣، في موقفنا الموحد المتعلق بالاتفاقات المتعددة الأطراف في ميدان عدم الانتشار، نحن نؤيد المصادقة العالمية على معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والأسلحة التوكسينية ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التيسارية، وكذلك دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، والانضمام إلى تلك الصكوك الرئيسية. إذ أنها توفر أساسا لجهود المجتمع الدولي المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. وتسهم في تعزيز الثقة والاستقرار والسلام على الصعيد الدولي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

ستظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي، والأساس الضروري لمساعي نزع السلاح النووي وفقا لأحكام مادتها السادسة، وستظل عنصرا هاما في استمرار تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. والمعاهدة مهمة كما كانت دائما. وسنواصل الدعوة إلى توافق الآراء، على أساس الإطار الذي حددته معاهدة عدم الانتشار، بدعم المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وسنبقي الحالة الراهنة نصب أعيننا. ونلاحظ أيضا أن التقرير الختامي، الذي يتضمن برنامج العمل وهو قد اتخذ بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، يشكل مرجعا لعملية الاستعراض المقبلة التي سيشارك فيها الاتحاد الأوروبي على أساس موقفه المشترك. وسنواصل العمل أيضا من أجل الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار، وندعو الدول التي ليست أطرافا بعد إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

واتخذت في القمة بعض التدابير المهمة في مكافحة الإرهاب. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي اتخذته المجلس أثناء انعقاد القمة، حاثا جميع الدول على جعل التحريض على الإرهاب عملا غير قانوني، وعلى مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة. ونرحب أيضا بإدانة القمة للإرهاب، ونؤيد بقوة الدعوة إلى إجراء عاجل لتطوير استراتيجية الأمين العام لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن نلزم أنفسنا الآن بإبرام مشروع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي، تتضمن تعريفا قانونيا للأعمال الإرهابية، والاتفاق بشأنها أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

ولكن كانت هناك أيضا نكسات في القمة. وبأسف الاتحاد الأوروبي لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إيراد نص فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح في الوثيقة الختامية. وتتفق مع الأمين العام على أن ذلك كان محييا للآمال إلى حد بعيد. ومن المؤسف أنه يأتي في عام لم يتمكن فيه المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي من التوصل إلى اتفاق على نتيجة جوهرية. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية وأن يعالج التهديد الخطير للسلم والأمن الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وندرك أن تلك النتيجة تتطلب تفكيراً مناسباً من جميعاً. وقد عمل الاتحاد الأوروبي دون كلل على أساس موقف موحد، في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وفي القمة، لتحقيق تقدم بشأن هاتين المسألتين ومسائل أخرى ذات صلة، بما فيها نزع السلاح والاستخدامات السلمية. وسنواصل العمل في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، بما فيها هذه اللجنة، في الأسابيع القادمة.

وعلى نحو ما جاء في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، نحن مقتنعون بأن

الدولية بنوايا إيران. ونسلم بحق الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها دون تمييز وعلى نحو يتماشى مع المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار. إلا أن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والالتزامات الذي توخته المعاهدة مسألة أساسية. ونعتقد أنه يتعين على أي دولة غير ممثلة أن تعود للامتنال الكامل وأن تبني الثقة الضرورية بالطابع السلمي الخالص لأنشطتها النووية، وفي حالة إيران على وجه التحديد من خلال تعليق إنتاج المواد الانشطارية وأنشطة الثرية ذات الصلة.

إن القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي وجد أن إيران غير ممثلة للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولكنه أجل إرسال التقرير إلى مجلس الأمن، يعطي إيران الآن فرصة لمعالجة الشواغل الواضحة للمجتمع الدولي. والجانب الأوروبي مستعد لاستئناف المفاوضات في الإطار الذي اتفق عليه الأوروبيون وإيران في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولن تتمكن إيران من إنشاء علاقة أفضل مع أوروبا ومع المجتمع الدولي ككل إلا عندما تثبت بما لا يدع مجالاً لأي شك أنها لا تسعى إلى امتلاك قدرة لإنتاج أسلحة نووية.

ونرحب بالبيان المشترك الذي أصدره المشاركون في المحادثات السادسة الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر، ونسلم بالعمل الشاق الذي قام به المشاركون، وما أبدوه من مرونة وتعاون. ونلاحظ على وجه الخصوص تجديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالالتزام بالتخلي عن الأسلحة النووية وجميع البرامج النووية الموجودة وتعهدتها بالعودة إلى معاهدة عدم الانتشار. إلا أن الاتحاد الأوروبي يعتبر برامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا خطيرا للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية

يرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة، بالإضافة إلى البروتوكولات الإضافية، تشكل معايير التحقق الحالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنها وسائل أساسية للدول الأطراف لإثبات وفائها بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونؤيد تقوية دور مجلس الأمن بوصفه صاحب القول الفصل في مسائل السلم والأمن الدوليين ليتمكن من اتخاذ الإجراء المناسب في حالة عدم الامتنال للالتزامات معاهدة عدم الانتشار.

ويولي الاتحاد الأوروبي أكبر أهمية لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أبكر وقت ممكن لحظر تفجيرات تجارب الأسلحة النووية والتفجيرات النووية الأخرى. ونؤكد مجدداً على التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودعمنا للإعلان الختامي، الذي صدر باسم الدول التي صدقت والدول التي وقعت على المعاهدة، لدى اختتام مؤتمر استعراض المادة الرابعة عشرة الأخير، المعقود هنا في نيويورك. وسنظل ندعو أيضاً إلى البدء فوراً في إجراء مفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالمياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى، دون شروط مسبقة، واختتام تلك المفاوضات في وقت مبكر، آخذين في الحسبان تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه. ويساورنا القلق إزاء استمرار عجز مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمل وبدء المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لا يزال البرنامج النووي الإيراني موضوعاً يثير قلقاً عميقاً لدى الاتحاد الأوروبي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جهود ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بالاشتراك مع ممثل الاتحاد الأوروبي السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، الرامية إلى إيجاد اتفاق مقبول لإعادة بناء الثقة

مبادرة كراكو؛ والمبادرة العالمية للحد من التهديد؛ واستمرار دعم أعمال الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية.

والاتحاد الأوروبي مقتنع أنه ينبغي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نظراً لزيادة مشاركة المجتمع الدولي في الأنشطة القائمة على الفضاء الخارجي والموجهة إلى تحقيق تنمية وتقدم عالميين. وهذا المنع شرط أساسي لتقوية الاستقرار الاستراتيجي وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن لاتفاقية الأسلحة الكيميائية دوراً أساسياً في التصدي لخطر الأسلحة الكيميائية، ويحث الدول التي ليست أطرافاً في تلك المعاهدة على الانضمام إليها. فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك فريد لتزع السلاح ومنع الانتشار يجب تطبيقه بصرامة. وندعم أيضاً المنظمة التي تضمن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية والامتثال لمتطلباتها - منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضاً أن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والأسلحة التوكسينية دوراً أساسياً في التصدي لخطر الأسلحة البيولوجية، ويحث الدول التي ليست أطرافاً في هذه الاتفاقية على الانضمام إليها. وفي عام ٢٠٠٦، سنقوم بدور نشط في مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والأسلحة التوكسينية لضمان التوصل إلى نتائج جوهرية، وضمان تعزيز الاتفاقية والامتثال لأحكامها.

وفي نفس الوقت الذي نتخذ فيه إجراءً قوياً لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب أن نحد من المذبحة التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تؤدي إلى تفاقم الصراعات وتيسر ارتكاب الجرائم العنيفة والإرهاب، وتعوق الإعمار بعد انتهاء

للطاقة الذرية، والإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإعلان المشترك بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشأن إحلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وسنظل نستنكر نوايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعلنة بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، ونحث على اعتماد تدابير لمعالجة الانسحاب من المعاهدة. وقد أيد الاتحاد الأوروبي المحادثات السادسة على مدى العملية بكاملها، ولا يزال مستعداً لتقديم المساعدة بأية طريقة كانت.

قدمت نظم المعاهدات الدولية وترتيبات مراقبة الصادرات إسهاماً هاماً على مدى سنين عديدة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم الإيصال المرتبطة بها. إلا أننا دخلنا فترة جديدة وخطرة بشكل خاص تثير إمكانية حدوث سباق تسلح بأسلحة الدمار الشامل وحيازة جهات فاعلة من غير الدول لهذه الأسلحة. وأبرزت استراتيجية الأمن الأوروبي لعام ٢٠٠٣ الخطر الذي يشكله الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن الاتجار غير المشروع المتصل بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما في المعدات والتكنولوجيا النووية الحساسة للغاية، شاغل خطير ويجب أن نتوحد في مسعى مشترك لتقوية نظام عدم الانتشار بسد الثغرات الموجودة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بوضع ضوابط تصدير وطنية قوية تنسق دولياً لاستكمال التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونؤيد بقوة أيضاً تدابير عدم الانتشار الهامة التي تضمنها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو وسائل إيصالها والمواد المتصلة بها. ويجب أن تواصل الدول هذا العمل الهام. إضافة إلى ذلك، ندعم ونشجع مشاركة الدول في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار -

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضاً أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة صك مهم وفعال للقانون الإنساني الدولي في الحد من استخدام أنواع معينة من الأسلحة. ونأمل أن يحقق اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، تقدماً نحو توافق في الآراء بشأن إيجاد توازن بين الشواغل الإنسانية والاعتبارات العسكرية في الحد من استخدام تلك الأسلحة.

سيحكم على الأمم المتحدة بمدى قدرتها على التصدي لأكثر الأخطار التي نواجهها إلحاحاً، والتي تتراوح من التنمية والصراع إلى التدهور البيئي فيلإ انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وسيحكم على المجتمع الدولي بمدى قوة تصميمه. والاتحاد الأوروبي مستعد لاستخدام هذه الدورة للجمعية العامة للمساعدة على أداء هذه المهمة.

**السيد راديميكر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن مدى سروري برؤية ممثل جمهورية كوريا الصديقة الحميمة والحليفة، السفير شوي، يترأس هذه اللجنة. ويتطلع وفد الولايات المتحدة إلى العمل معكم، يا سيادة الرئيس، ومع أعضاء المكتب الآخرين لجعل هذه الدورة بناءة، بحيث تثبت أهمية تنشيط دور اللجنة الأولى.

وفي هذا الصدد، يرغب وفدي، يا سيدي، في إبداء ملاحظة خاصة بشأن سلفكم المميز، السفير دي ألبا ممثل المكسيك، والصديق الحميم الآخر، الذي وجهت رئاسته الماهرة أعمال هذه اللجنة في العام الماضي لاتخاذ القرار ٥٩/٩٥ بتوافق الآراء، واتخاذ تدابير أخرى لتحسين فعاليتها الجماعية.

إن اجتماع اللجنة الأولى هذا العام هام بشكل خاص، لأنه يأتي بعد المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وبعد الاجتماع الرفيع

الصراع، وتقوض التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وينبغي اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة السمسرة غير المشروعة في تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أن يدرج في برنامج عمل الأمم المتحدة حد أدنى من الضوابط الدولية المشتركة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأحكام تتعلق بالذخائر، ويدعو إلى مناقشة هذه المواضيع في اجتماع اللجنة التحضيرية القادم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والاجتماع الاستعراضي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وفي السياق الأوسع لضرورة الحد من انتشار الأسلحة التقليدية غير المستحسن، يؤيد الاتحاد الأوروبي الدعوات الموجهة إلى إبرام اتفاق دولي يتعلق بتجارة الأسلحة، بوصفه صكاً شاملاً يستند إلى قواعد ومعايير مقبولة عالمياً. ونشجع الدول والمناطق الأخرى على المشاركة في المناقشة، والتعبير عن دعمها للعمل في ذلك المجال.

وفي مجال معين، تؤدي سهولة توفر الأسلحة إلى زيادة كبيرة في الخطر الذي نواجهه جميعاً من الإرهابيين؛ فاستخدام نظم الدفاع الجوي المحمولة كوسيلة لتهديد الطيران المدني يستدعي اتخاذ المجتمع الدولي إجراءً فوراً.

ومنذ دخول اتفاقية أوتاوا، أو معاهدة حظر الألغام، حيز النفاذ في عام ١٩٩٩، أحرز تقدم كبير، حيث حدث تخفيض كبير في استخدام وإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتوقف الاتجار بها تقريباً. وجرى تطهير مساحات كبيرة من العالم كانت متضررة إلى حد كبير بهذه الأسلحة العشوائية الضرر، وخُففت معاناة البشر تخفيفاً كبيراً. وسواصل العمل لتحسين فعالية الشبكة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام وتشجيع جعل معاهدة حظر الألغام معاهدة عالمية.

الخطر. إلا أن شواعل القرن الحادي والعشرين مختلفة، وكذلك السياسات اللازمة للتصدي لأخطار اليوم.

وأكثر ما يخيفنا اليوم امتلاك دول شريرة أو إرهابيين، أو إرهابيين تسلحهم دولة شريرة - وربما كان هذا أكثر ما يقلقنا جميعاً - أسلحة دمار شامل وربما استخدامها. والردع أداة أضعف من أن يعتمد عليها في مجاهدة هذه الأنواع من الجهات الفاعلة، التي لا يمكن ردها بصورة أساسية. فضلاً عن ذلك، فإن معاهدات الحد من الأسلحة التقليدية وحدها لا تحمي من هذه الأخطار، لا سيما في عالم لا تحترم فيه بعض الدول التزاماتها كما هو منصوص عليها في هذه المعاهدات. ويتعين علينا أن نضع استراتيجيات مفصلة أنسب للتصدي للأخطار التي نواجهها اليوم.

ويسرني أن أبلغ أن الولايات المتحدة، مع العديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين الذين انضموا إليها، تحرز تقدماً في إعداد استراتيجيات جديدة للتصدي لأخطار اليوم.

ومن الأمثلة الجيدة المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي استهلها الرئيس بوش قبل عامين تقريباً في كراكو، في بولندا، لتعزيز قدرتنا الجماعية على إيقاف شحنات أسلحة الدمار الشامل المتعلقة بعدم الانتشار، أو نظم إيصالها أو المواد المتعلقة بها من وإلى دول أو جهات من غير الدول.

ومنذ ذلك الوقت، أقدمت البلدان التي تشاطرنا الرأي، بما فيها العديد من البلدان الممثلة هنا، على تسخير إمكانياتها الدبلوماسية والعسكرية وإمكانياتها في مجال إنفاذ القانون وجمع المعلومات للعمل على نحو متعدد الأطراف ولكنه مرن. وقد ابتدأنا بتطبيق القوانين والمبادئ القانونية القائمة بطرق إبداعية، وابتدأنا التعاون على نحو غير مسبوق في اعتراض الشحنات وتعطيل شبكات الانتشار ومحاسبة الشركات التي تعمل كواجهات لدعم هذه الشبكات.

المستوى. ولم يتمكن هذان التجمعان من إصدار بيانين بتوافق الآراء بشأن أولويتين، هما تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. إلا أن الولايات المتحدة لا تتفق مع الرأي الذي يُردد كثيراً ومفاده أن هذين الاجتماعين كانا فاشلين لأنهما لم يخرجا بيانين بتوافق الآراء. ونرى أن الأهم هو أن هذين الاجتماعين برهننا على وجود توافق آراء ساحق بالنسبة لأهداف مشتركة معينة، أنوي الحديث عنها هنا بالتفصيل وسيشدد عليها وفدنا على مدى الأسابيع الخمسة القادمة.

وإحدى النقاط التي نتفق عليها جميعاً أهمية إصلاح الأمم المتحدة. وقد بدأ الحدث الرفيع المستوى السير في هذا الاتجاه، ولكنه لم يفعل ما هو كافٍ. وبوسع الوفود في اللجنة الأولى أن تشعر بفخار له ما يبرره في أنها كانت الرائدة في تنشيط أعمال الجمعية العامة. والأمر متروك الآن للوفود للاستفادة من القرارات التي اتخذناها في العام الماضي لتركيز أعمال اللجنة على التحديات التي تواجهنا اليوم والتي سنواجهها في المستقبل.

بديهي أن معظم مسؤولية إعادة تركيز أنشطة اللجنة تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولا يوجد قرار أو قاعدة أو إجراء بمفرده يضمن امتناع الدول عن تقديم قرارات عفا عليها الزمن أو مشاركة وفود بنشاط في جلسات خصصت لمناقشة مواضيعية، أو التشاور بطريقة شفافة أخرى. إلا أن بوسع الوفود أن تطمئن إلى أن وفد الولايات المتحدة سيتحمل نصيبه العادل من ذلك العبء.

والتحديات التي نواجهها اليوم تختلف اختلافاً كبيراً عن التحديات أثناء الحرب الباردة. فأثناء الحرب الباردة، كنا نحشى نشوب حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، واعتمدنا على الردع وعلى شبكة من المعاهدات الثنائية لتحديد الأسلحة الاستراتيجية بغية احتواء ذلك

لحكومة الولايات المتحدة تجميد الأرصد ووقف التعاملات بالنسبة للكيانات والأشخاص الضالعين في أنشطة الانتشار. ونحث الدول الأخرى على النظر في الكيفية التي يمكن أن تنفذ بها سلطات مماثلة، اتساقاً مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

واقترحت الولايات المتحدة أيضاً إجراءات لمنع الانتشار النووي من خلال تعزيز الضوابط بشأن تكنولوجيا إثراء الوقود وإعادة المعالجة. وسنواصل العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تلك الضوابط في إطار مجموعة موردي المواد النووية، بينما سنعمل أيضاً لضمان أن توفر للدول التي تنبذ الإثراء وإعادة المعالجة إمكانية الوصول الموثوق به إلى الوقود اللازم للمحطات النووية لتوليد الطاقة للأغراض المدنية. ونعمل مع الموردين الرئيسيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع آلية إمداد موثوق بها لتقديم الدعم للدول التي تتخلى عن الاستثمار في قدرات محلية للإثراء أو إعادة المعالجة.

وفيما يتجاوز قائمة المبادرات تلك، أود أن أؤكد على التزامنا المستمر بالتصدي للتهديدات اليوم من خلال الدبلوماسية التقليدية. ونعمل دبلوماسياً وبصورة نشطة للتعامل مع تهديدات من أخطر التهديدات التي يواجهها العالم في مجال الانتشار اليوم: كوريا الشمالية وإيران. وكما تعلم الوفود كافة، فإن كوريا الشمالية وإيران تمثلان انهماكاً يبعث على القلق للامتنال للتعهدات الرئيسية بشأن عدم الانتشار الواردة في المادتين الثانية والثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذي نواجهه اليوم من عدد ضئيل من البلدان.

وفي حالة كوريا الشمالية، يتمثل هدفنا في الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار بالإصرار على التفكيك الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه لكل من برنامجي

وقد أسفرت تلك الجهود عن نتائج ملموسة. فالتعاون في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، مثلاً، أوقف في حالات عديدة الشحن العابر لمواد ومعدات كانت في طريقها إلى برامج للقذائف التسيارية في بلدان مثيرة للقلق، من بينها إيران. وهذه المبادرة لا تستند إلى معاهدة. وليست لها منظمة رسمية ذات ميزانية أو مقر. بل هي مجموعة من الأنشطة بين الدول المشاركة التي تعمل بصورة متسقة مع سلطاتها القانونية الوطنية الخاصة والقانون الدولي للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل وإعاقة ذلك الانتشار ومنعه.

وقد أنشأنا أيضاً آليات جديدة من خلال الأمم المتحدة للتصدي لتهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اتخذ مجلس الأمن قراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي ينشئ التزامات ملزمة قانوناً لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لسن وإنفاذ إجراءات قانونية وتنظيمية لمنع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية وأنظمة إيصالها من قبل الدول أو الجهات غير التابعة للدول. وتعمل الحكومات أيضاً على عرقلة قدرة الجهات القائمة بالنشر على الوصول إلى الأنظمة المصرفية وتشكيل شركات مع شركات لها صفة قانونية. وبموجب متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يتعين على الدول سن وإنفاذ قوانين ترمي إلى منع تقديم أي شكل من أشكال الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، إلى الجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة تلك الأسلحة والوسائل أو نقلها.

وقد شدد زعماء مجموعة الثمانية في قمة غلين إيغلز على الحاجة إلى زيادة التعاون لتحديد التعاملات والأرصد المالية ذات الصلة وملاحقتها وتجميدها. وتحقيقاً لذلك، أصدر الرئيس بوش الأمر التنفيذي ١٣٣٨٢، الذي يخول



تسمح أي حكومة من الحكومات بأي نقل جديد لمواد نووية إلى إيران، وأن كل المشاريع النووية الراهنة ينبغي تجميدها.

وما فتئت الولايات المتحدة تؤيد البدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وهذه المسألة قد حان وقت التفاوض بشأنها، ونحن على يقين من أن التوصل سريعاً إلى اتفاق سيسهم في الأمن الدولي.

وكما تعلم الوفود، فقد تأكدت الولايات المتحدة من أن التحقق الفعال من مثل هذه المعاهدة غير ممكن واقعياً وأن تضمين أحكام غير ناجعة للتحقق سيضفي مظهراً لا يتفق مع الواقع. ولهذا السبب، فإننا نعارض إدراج أي إجراءات للتحقق في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعليه، تؤيد الولايات المتحدة ولاية تفاوضية لا تشير إلى إجراءات التحقق. ونطالب باعتماد ولاية تفاوضية نظيفة بشأن هذه المعاهدة لا ترتبط باقتراحات منقطعة الصلة بذلك. ونأمل أن يتسنى لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ العمل بشأن هذه المسألة إثر عودته إلى الانعقاد في كانون الثاني/يناير. وفي نفس الوقت، فإن الولايات المتحدة تجدد دعوتها لكل الدول التي لم تنفذ وفقاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أن تفعل ذلك. ونحن ممتنون لأن كل الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار الحائزة للأسلحة النووية، فيما عدا دولة واحدة، قد فعلت ذلك بالفعل، اتساقاً مع التزاماتها بموجب المادة السادسة، ولتكون قدوة للآخرين.

وبالإضافة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، اقترحت الولايات المتحدة أيضاً أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض بشأن حظر بيع أو تصدير كل أنواع الألغام الأرضية. ونعتقد أن هذا الإجراء سيساعد على تخفيف حدة

استخدام البلوتونيوم واليورانيوم في إنتاج الأسلحة النووية في ذلك البلد، إلى جانب تفكيك كل الأسلحة النووية. ويسعدنا أننا وشركاؤنا في عملية الأطراف الستة توصلنا قبل أسبوعين تحديداً إلى اتفاق بشأن بيان مشترك نأمل أن يهيئ سبيلاً إلى تحقيق تلك الأهداف.

أما في حالة إيران، فقد كشفت تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عقدين تقريباً من العمل النووي السري، فضلاً عن نمط من التهرب والخداع لا يمكن تفسيره إلا بأنه جزء من برنامج غير قانوني للأسلحة النووية. وفي وقت سابق من العام الحالي، أيدت الولايات المتحدة بقوة جهود المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا للتفاوض بشأن ضمانات موضوعية تضمن للمجتمع الدولي تخلي إيران عن السعي وراء الأسلحة النووية. ولكن، في آب/أغسطس، ازدردت إيران تلك المفاوضات بانتهاك اتفاق باريس ٢٠٠٤ الذي قامت المفاوضات على أساسه. وهذا، بدوره، أدى إلى اتخاذ مجلس محافظي الوكالة، وقبل أسبوع واحد فقط، قراراً يجدد إيران غير ممثلة لالتزاماتها فيما يتعلق بعدم الانتشار ويلزم المجلس بإحالة مسألة عدم امتثال إيران إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، كما يقضي النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.

إننا نحیی هذه الممارسة في إطار تعددية أطراف فعالة، ونأمل أنها ستقنع الحكومة الإيرانية بالعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس اتفاق باريس ٢٠٠٤. وإن رفضت إيران ذلك، فلن يكون أمام مجلس المحافظين بديل عن الوفاء بالتزامه بموجب النظام الأساسي للوكالة والقرار الذي اتخذته المجلس مؤخراً بإحالة المسألة إلى الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، نأمل أن تكون كل الحكومات قد أحاطت علماً بما توصل إليه مجلس المحافظين بشأن عدم الامتثال وأن تُوائم سياساتها الوطنية وفقاً لذلك. ونعتقد أنه من الواضح، على سبيل المثال، أنه في مواجهة مثل هذه النتائج، ينبغي ألا

السيد ماير (كندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أعرب عن أملنا أن تعقد اللجنة الأولى، في ظل قيادتكم، دورة إيجابية وثمررة.

نجتمع في وقت عسير بالنسبة لتحديد الأسلحة المتعدد الأطراف. وفشل المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو الماضي في الاتفاق على أي نتيجة جوهرية ألقى فعلاً بظله على آفاق النهوض بأهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح. وفي الشهر الماضي، دل عجز اجتماع القمة الذي عقدته الجمعية العامة عن الاتفاق على نص بشأن منع الانتشار ونزع السلاح على المزيد من عدم اتحاد المجتمع الدولي. والأمين العام، ورئيس وزراء كندا، وغيرهما شجّبوا عن حق هذا التصير في تحمل المسؤولية السياسية، ونصحونا بتحديد المفاوضات بشأن هذه المسألة الحيوية للغاية. ولم تحتف أسلحة الدمار الشامل التي تهدد وجودنا مجرد إخفاق مؤتمر القمة في إيجاد صيغة متفق عليها للإشارة إلى التزامنا بكبح انتشار هذه الأسلحة وتحقيق القضاء عليها.

وكما أوضحت الحالتان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، فإن حالات الإخفاق في الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثرت تأثيراً سلبياً على مصدحتنا المشتركة في المحافظة على سلطة نظام معاهدة عدم الانتشار والنهوض بأهدافه. وتأمل كندا أن تتخذ إيران الإجراءات العلاجية المطلوبة بغية إعادة الثقة بتمسكها بالالتزامات الأساسية للمعاهدة، وأن تنفذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تاريخ مبكر التزامها مؤخراً بالتخلي عن الأسلحة النووية والبرامج ذات الصلة بهذه الأسلحة، وأن تعود إلى معاهدة عدم الانتشار وتقبل الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المشكلة الخطيرة التي سببها الاستعمال الواسع النطاق للألغام الأرضية التي يستمر مفعولها طويلاً بعد انتهاء المعارك وتؤدي إلى تشويه أو قتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء كل عام. وهذا النهج يستكمل القيود الدولية الأخرى المفروضة على الألغام الأرضية، ونحث الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على النظر في ذلك بصورة فورية ومؤاتية.

أخيراً، أود أن أقدم إلى اللجنة تحديثاً بشأن التطورات المستجدة في نزع السلاح النووي. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، انتهت الولايات المتحدة من إبطال مفعول كامل قوتها من قذائف بيس كبير التسيارية العابرة للقارات. وقبل ثلاث سنوات تحديداً، كانت هذه القوة تتكون من ٥٠ قذيفة، كل منها قادرة على حمل ١٠ رؤوس نووية. وقد أُخرجت كلها من الخدمة الآن، اتساقاً مع التزامنا بموجب معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢. وستبقى صوامع قذائف بيس كير الخالية للمحاسبة عليها بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وستخضع للتفتيش. وهذه الخطوة الأخيرة المنفذة لسياسة الرئيس بوش للحد من الاعتماد على الأسلحة النووية توفر دليلاً جديداً على وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

والتحديات الجديدة تتطلب حلولاً جديدة. وقد أوضحت لهذه اللجنة بعض النهج الجديدة التي تتخذها الولايات المتحدة لمكافحة تهديدات اليوم. وفي إطار الجهود لاحتواء هذه التهديدات، يصبح تعاون جميع الحكومات المسؤولة أمراً جوهرياً، ربما أكثر مما كان عليه الحال في زمن الحرب الباردة. ووفدنا يبحث اللجنة والدول المثلة هنا على القيام بدورها والتأكيد مرة أخرى على التزامها بالعمل مع كل الوفود المستعدة لذلك سعياً إلى تعددية أطراف فعالة.

استعادة عزمها على القضاء على تلك الأسلحة مرة واحدة وإلى الأبد؟ بالنسبة لكندا فإن الإجابة واضحة وهي: علينا أن نشط جهودنا وجهود الدول التي تشاركنا التفكير نفسه لإنقاذ معاهدة عدم الانتشار بوصفها الالتزام القانوني الأساسي بالقضاء على جميع ترسانات الأسلحة النووية ومنع اقتناء الآخرين للأسلحة النووية. وبغية تعزيز ذلك التجديد لمعاهدة عدم الانتشار، اقترحت كندا اتخاذ ترتيبات جديدة، بما في ذلك عقد مؤتمرات سنوية للدول الأطراف. ونظرا لأن فشل المؤتمر الاستعراضي تركنا أمام أمر واقع إجرائي يجعل عام ٢٠٠٦ عاما فاترا بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار، ربما يجدر استكشاف إمكانية جمع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار العام المقبل في دورة استثنائية من شأنها أن تتناول جدول أعمال الإصلاح وتقطع شوطا نحو التعويض على الوقت الذي أضيع في شهر أيار/مايو الماضي.

ونرى أن النكسات الأخيرة في مجال تحديد الأسلحة ينبغي ألا تقودنا إلى اليأس واللامبالاة، ولكنها بدلا من ذلك ينبغي أن تعمل كدافع نحو اتخاذ إجراء تصحيحي. وفي هذا الصدد، أصبح المأزق القائم في مؤتمر نزع السلاح مأزقا غير معقول. وبالتالي شعرنا بالسرور لان الدول المعنية تقوم بتطوير مبادرات - في جنيف، وهنا في نيويورك وفي أماكن أخرى- بغية ضمان أن لا يعطل بشكل غير محدود العمل المتعدد الأطراف بشأن المهام العاجلة لنزع السلاح. ولقد عقد المؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الشهر الماضي في هذا المبنى. وحينئذ، أكدت من جديد الدول الـ ١٧٦ الموقعة على ذلك الاتفاق الهام للغاية على تصميمها على إدخال الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ الكامل وناشدت بشكل خاص الدول التي تعرقل دخول الحظر حيز النفاذ التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وكانت كندا مسؤولة عن إدخال مفهوم الإجراء الإقليمي بشأن التصديق

وترى كندا أننا لن نتمكن من توطيد النظام القائم لمنع الانتشار ونزع السلاح وتعزيز الأهداف الحيوية للأمن الدولي إلا إذا تمكنا من تجديد إحساس بالهدف المشترك والاحترام المتبادل في هذا المسعى. وهذه النظم قوية بقدر ما تتصف به أضعف حلقاتها من قوة. ولا يخدم المصلحة المشتركة إذا كانت الجهود التي يبذلها بلد لتعزيز تنفيذ التزامات المعاهدة يؤدي إلى تقويضها تجاهل بلد آخر لمسؤولياته.

وفي سياق معاهدة عدم الانتشار، أوضحت كندا مرارا وتكرارا الدور الهام للبروتوكولات الإضافية في تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديم الضمانات بعدم وجود مواد نووية غير معلنة. ونتيجة للأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في إطار البروتوكول الإضافي لكندا، على سبيل المثال، تمكن المدير العام للوكالة من إبلاغ مجلس محافظي الوكالة الشهر الماضي بتأكيد الوكالة على الطابع السلمي للبرنامج النووي لكندا. واعلم أن ذلك يشكل طمأنة لنا جميعا. ولكن يجب علينا أيضا الإشارة إلى أن فشل ٣٢ دولة في الوفاء بالالتزام الأساسي بإبرام اتفاق شامل للضمانات مع الوكالة له إمكانية إيجاد ضعف كبير في النظام الدولي للضمانات.

وبالمثل، علينا أن نسلم بالأهمية الأخلاقية والقانونية والجغرافية السياسية الحيوية للامتثال الكامل لجميع الدول لالتزاماتها السابقة والحفاظة الصارمة على معايير منع الانتشار ونزع السلاح في التعامل مع جميع الدول داخل وخارج نظام معاهدة عدم الانتشار إذا أريد الاستمرار في أخذ ذلك النظام مأخذ الجد وأداء وظيفته الوقائية الحيوية بالنسبة لنا جميعا.

وللأسف، يبدو أن مرور ستين عاما اضعف ذكرياتنا للتفجيرين الذريين في هيروشيما وناغازاكي. هل يجب على معظم البشرية أن تعيش مرة أخرى حالات الرعب تلك بغية

وأخيراً، سيدي الرئيس، فإننا نتطلع إلى العمل معكم ومع الوفود الأخرى لضمان أن يعكس عمل اللجنة الأولى قرارات الإصلاح التي اتخذت العام الماضي، وأن تحقق اللجنة تحسینا ملحوظا في فعالية إجراءاتها وفائدة هذه الإجراءات. ويعتزم وفدنا الإسهام بنشاط في المناقشات المواضيعية، التي نأمل أن تكفل تبادلا حيويا ولكنه متسق لآراء بشأن المواضيع الرئيسية وتوفر التفاعل مع موظفي الأمم المتحدة ورؤساء الأفرقة العاملة والخبراء المستقلين المعنيين بموضوعات اللجنة.

ونظرا لان إحدى غايات مسعى الإصلاح هي تقصير المناقشة العامة وتشجيع اختصار البيانات الاستهلاكية، سأحاول أن أكون مثالا حسنا في هذا الصدد بإنهاء كلامي الآن.

**السيدة متشالي (جنوب أفريقيا)** (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الشركاء في ائتلاف البرنامج الجديد وهم بالتحديد، أيرلندا والبرازيل والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي بالذات، جنوب أفريقيا. وأرجو أن تقبلوا تهانينا، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذا العام مع تأكيد ائتلاف على دعم جهودكم لتوجيه اللجنة نحو اختتام ناجح ومفيد لمداولاتنا خلال الأسابيع الأربعة المقبلة.

تتزامن دورة هذا العام مع الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. كما أنها تتزامن مع الذكرى السنوية الستين لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. ولم يظهر أي حدث آخر في التاريخ البشري بشكل أكثر مأساة ودلالة على رعب الأسلحة النووية. واليوم، ما زال إلقاء القنبلة على هيروشيما وناغازاكي يعطي معنى حقيقيا للجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لتخليص الكوكب

في الإعلان الختامي (CTBT-Art.XIV/2005/6)، المرفق) وسنعمل على متابعة تنفيذ ذلك المفهوم.

وسيشهد العام المقبل عقد مؤتمرات استعراضية رئيسية في ثلاثة من مجالات اهتمام هذه اللجنة هي: الاستعراض الأول لبرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والمؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية؛ والمؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة. ونؤمن بان هذه الاجتماعات تمثل فرصا هامة للنهوض، بطريقة ملموسة، بأهداف تلك الاتفاقات الرئيسية. وسيكتب فصل آخر في قصة نجاح الأمن البشري هو اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية الشهر المقبل في زغرب، حينما تجري الدول والشركاء من المجتمع المدني استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة التي تم اعتمادها العام الماضي في مؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، تشعر كندا بالسرور للزخم المستمر الذي اتسمت به جهود الشراكة العالمية في تبيد المخلفات الخطيرة للحرب الباردة.

إن التحديات الحالية التي تواجهها نزاهة النظم الدولية لمنع الانتشار ونزع السلاح تشدد على الدور المحوري الذي يمكن أن يضطلع به التحقق والامثال في المحافظة على ثقة الدول بهذه التدابير الأمنية. ويسر كندا انه، ابتداء من كانون الثاني/يناير المقبل، سينظر فريق للخبراء تابع للأمم المتحدة في موضوع التحقق بجميع جوانبه وفي دور الأمم المتحدة في ذلك الأمر. ويجدونا الأمل أن يسفر عمل الخبراء عن نتائج عملية لهذا الجانب الحاسم للالتزامات الأمنية الدولية.

استمرار فشل مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى اتفاق على برنامج للعمل، والتأخير في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

وما زال ائتلاف البرنامج الجديد يرى أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تمثل الأساس الضروري لترع السلاح النووي. ونكرر لذلك دعوتنا لتحقيق عالمية هذه المعاهدة. وتتطلب المعاهدة أساساً ممن لا يملكون الأسلحة النووية عدم اقتنائها، كما تطالب من يملكون تلك الأسلحة بتزعمها. وهي تعترف في الوقت ذاته أيضاً بحق جميع أطراف المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير البحوث بشأن الطاقة النووية واستعمالها في الأغراض السلمية دونما تمييز وبما يتمشى مع المعاهدة.

وتسعى عملية استعراض المعاهدة إلى تعزيز تنفيذها. وقد حددت نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، بما فيها المقررات التي تم التوصل إليها والقرار الذي اتخذ فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فضلاً عن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، التزامات عملية للدول الأطراف تكفل النجاح في إنجاز أهداف المعاهدة، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع بالقضاء على ترساناتها النووية، التي تصل في الوقت الحاضر مع الأسف إلى ٥٠ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي. وكما ندرك جميعاً، ما زالت تلك الالتزامات قائمة.

ومع أن المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم الانتشار قد عجز دون أدنى شك عن تشجيع المجتمع الدولي على تصديق أن القضاء على الأسلحة النووية قد أصبح أقرب منالاً مما كان في عام ٢٠٠٠، فهو لم يؤثر في حالة الالتزامات المتفق عليها من قبل. وما زال القلق يساورنا إزاء الجهود التي تبذلها بعض الدول الأطراف

من الأسلحة النووية - وفي الواقع، جميع أسلحة الدمار الشامل.

إن السلام والأمن الدوليين ما زالا مهددين من جراء تطوير وحياسة الأسلحة النووية والخطر الحقيقي لاستخدام تلك الأسلحة. وبالرغم من أفضل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن، يبقى خطر انتشار الأسلحة النووية حقيقة قائمة. ويتفاقم هذا الخطر في حالات الصراع أو عدم كفاية الضمانات. ومن دواعي القلق أن إحدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد طلبت الانسحاب منها. كما أن من دواعي القلق أن أكثر من دولة طرف قد دخلت في اتفاق للتعاون النووي مع دولة ليست طرفاً في المعاهدة.

وبالنظر إلى تلك التطورات المنذرة بالخطر، يرى ائتلاف البرنامج الجديد أن الجهود المبذولة للقضاء على انتشار الأسلحة النووية لا يمكن استدامتها بدون بذل جهود مماثلة للقضاء على الأسلحة النووية ذاتها. ولهذا السبب لا يقل نزع السلاح النووي أهمية اليوم عما كان في الماضي، بل قد يزيد.

وفي عام ١٩٩٨، أعلن وزراء خارجية ائتلاف البرنامج الجديد، في جملة أمور، أن الشركاء في الائتلاف "قد عقد [وا] العزم مجتمعين على بلوغ هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية" (A/53/138، المرفق). وأرجو أن أوضح أن عزم الائتلاف لم يزل على قوته، وكذا التزامه بمناصرة قضية نزع السلاح النووي.

إن نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يواجه تحديات كبيرة في الوقت الحاضر. ويؤكد ذلك عجز المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن الخروج بأي نتائج موضوعية. إضافة إلى ذلك فإن مما يزيد في إبراز هذه الحقيقة، على سبيل المثال لا الحصر،

والتأكد من أنها لن تنتج قط ثانية. وكخطوة إيجابية، طالما وجدت الأسلحة النووية، يلزم أن تؤكد الدول الحائزة للأسلحة النووية مجددا التزاماتها القائمة فيما يتعلق بضمانات الأمن والوفاء بها على الوجه الأكمل، انتظارا للاتفاق عن طريق التفاوض على ضمانات متعددة الأطراف ملزمة قانونا تقدم لجميع الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة لأسلحة نووية.

وغني عن القول أن استمرار وجود الأسلحة النووية يزيد أيضا خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، رغم بذل الجهات الحائزة للأسلحة النووية قصارى جهدها للحيلولة دون ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون واضحا أن استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك تلك الأسلحة إلى ما لا نهاية لا يزال يتناقض مع سلامة نظام منع الانتشار النووي واستمراره، ومع الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

علاوة على ذلك، يسعى ائتلاف البرنامج الجديد إلى التعجيل بتنفيذ التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. ونحن لذلك نهيئ بإسرائيل وباكستان والهند، التي ما زالت محتفظة بخيار الأسلحة النووية والتي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن تنضم إليها على وجه السرعة وبدون شروط، وأن تُخضع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحث جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تنفيذ الخطوات العملية التي حددها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بشأن نزع السلاح النووي.

ونناشد مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة الدول الأعضاء فيه الحائزة للأسلحة النووية، على الاتفاق على برنامج عمل

للتخلص من اتفاقات أبرمتها بالفعل في إطار معاهدة عدم الانتشار أو للتراجع عنها. فهذه الأفعال تقوض المعاهدة وتشجع على القيام بمحاولات لإعادة التفاوض بشأن الاتفاقات التي سبق التوصل إليها. وهي، إضافة إلى ذلك، تناقض جوهر تعددية الأطراف ذاته.

ولا يزال ائتلاف البرنامج الجديد يشعر بالقلق الشديد إزاء مخاطر الانتشار الراهنة. ويتمثل هدف الائتلاف، من خلال عمله على تحقيق نزع السلاح النووي، في النهوض بأمن جميع الدول. وفي هذا السياق، ما زلنا مقتنعين بأن إحراز تقدم إيجابي بشأن نزع السلاح النووي من شأنه أن يحسّن أيضا الأمن العالمي فيما يتعلق بالانتشار. ومن المنطقي أن تكون هذه المسائل مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا لا ينفصم. لذلك فإن إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء أمر مطلوب من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبالرغم من أن هذا ليس بالمفهوم الجديد، فإن بعض الدول الأطراف لا تزال تركز بصفة رئيسية على جانب أو آخر من تلك الجوانب. وينبغي ألا تحتج الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأن كل شيء على ما يرام بالنسبة لجانب معين من جوانب المعاهدة، سواء كان نزع السلاح النووي، أو عدم الانتشار النووي، أو الاستخدامات السلمية، أو أن أيها منها أهم من الجوانب الأخرى. ومن ثم، فإذا أردنا إحراز تقدم، ينبغي أن يكون من الواضح أن جميع جوانب المعاهدة واجبة التنفيذ والإنفاذ بدقة. ولا تزال كل مادة من مواد المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في كافة الأوقات وتحت كافة الظروف، ويتحتم مساءلة جميع الدول الأطراف بشكل كامل عن الامتثال الدقيق لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وما برح ائتلاف البرنامج الجديد يرى أن الضمان الفعلي الوحيد من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتمثل في القضاء الكامل على تلك الأسلحة،

عن وزراء خارجيته في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من أجل بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

**السيد جيني** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):  
يشرفني أن أتكلّم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

واسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وما زلنا على ثقة من أن مداولاتنا ستتوصل في ظل قيادتكم القديرة وخبرتكم الواسعة إلى نتيجة إيجابية تمكّننا من رفع توصيات إلى الجمعية العامة. وسوف تقدم حركة بلدان عدم الانحياز دعمها وتعاونها الكاملين من أجل تيسير مهمتكم في رئاسة هذه اللجنة الهامة.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد بقوة مرة أخرى أن النظام المتعدد الأطراف والحلول المتعددة الأطراف المتفق عليها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب المستدام الوحيد للتعامل مع قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وبالتالي فإننا لا نقتنع بالمقررات الواردة في الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة الأخيرة (القرار ١/٦٠)، نظراً لأن اهتماماتنا وشواغلنا لم تنعكس كلها في النص. وفي هذا الصدد، تشعر حركة عدم الانحياز بخيبة أمل عميقة لافتقار الوثيقة الختامية إلى قسم يتناول نزع السلاح وعدم الانتشار. وها قد فاتتنا فرصة أخرى لحشد الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتحديد اتجاه جديد لمعالجة هذه القضايا الحرجة التي تواجه المجتمع الدولي. وتلك نكسة أخرى في قضية نزع السلاح وعدم الانتشار، بعد الفشل الذي مُني به مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في أيار/مايو الماضي.

وبالتالي، فإننا نشدد على مدى أهمية اللجنة الأولى وبقية جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف، وبالذات هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، في التعامل مع قضايا نزع

واستئناف المفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف وقابلة للتحقق الفعلي دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وفقاً لبيان المنسق الخاص الصادر في عام ١٩٩٥، والولاية الواردة فيه (انظر CD/1299)، مع وضع هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كليهما في الاعتبار.

ونؤكد مجدداً أهمية التوقيعات والتصديقات اللازمة لتحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضرورتها الملحة.

ونشير إلى أن مبادئ اللارجعة والشفافية وقابلية التحقق عناصر رئيسية في عملية نزع السلاح النووي.

وندعو إلى إبطال الدور المستمر الذي منح للأسلحة النووية في إطار نظريات الأمن، بما في ذلك التبريرات المنطقية لاستعمال الأسلحة النووية وإمكان صنع أنواع جديدة من هذه الأسلحة.

ونشير إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي كان جزءاً لا يتجزأ من نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ونجدد دعمنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وكما ندرك جميعاً، فقد عجز الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عقد مؤخراً عن التوصل إلى اتفاق على المسائل المتعلقة بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويعرب ائتلاف البرنامج الجديد عن أسفه العميق لإهدار تلك الفرصة، مما يزيد في إبراز التحديات التي تواجه نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. بيد أن تلك التحديات وغيرها تقوي عزم الائتلاف والتزامه بالسعي لتحقيق الأهداف المحددة في الإعلان المشترك الصادر

متعددة الأطراف، على نحو ما اتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح (القرار د-١٠/٢)، بغية تحقيق نزع السلاح النووي في ظل مراقبة دولية فعالة، وتعزيز النظم الدولية لترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن موقفها المبدي، وهو أن نزع السلاح النووي ما زال أولويتها القصوى، وتؤكد قلقها العميق من عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو إنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية. كما نعرب عن قلقها الشديد من أن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتعارض مع الضمانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن جهود المجتمع الدولي الموجهة نحو عدم الانتشار، ينبغي الاضطلاع بها بالتوازي مع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. ونعتقد أيضا أن أفعال السبل لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل هو القضاء التام على هذا النوع من الأسلحة. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة معالجة مسألة التهديد الذي تنطوي عليه حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، في إطار الأمم المتحدة ومن خلال التعاون الدولي، وبما يتسق مع مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز الحاجة إلى احترام حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في أن تشارك بلا تمييز في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. وتؤكد من جديد على ضرورة احترام خيارات وقرارات كل بلد في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دون المساس بسياساته، أو باتفاقيات

السلاح والمسائل المتصلة بالأمن الدولي. كما تؤكد على الحاجة إلى تدعيم محافل آلية نزع السلاح، كأماكن للتداول والتفاوض على نحو متوازن وبنّاء وشامل وفقا لمبادئ الميثاق والمعاهدات والاتفاقيات والاتفاقيات المتفاوض عليها في الإطار متعدد الأطراف.

وفي ضوء تلك الاعتبارات الملحة، نشجع جميع الدول على أن تعمل معا على نحو وثيق وبنّاء لكي تستفيد بالكامل من الدورات الموضوعية المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. ذلك أن انعقاد تلك الدورة الاستثنائية يمكن أن يحدد مسار العمل المستقبلي، بما في ذلك وضع نهج متوازن للتوصل إلى توافق آراء جديد في ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والمسائل المتصلة بالأمن الدولي، بما في ذلك إجراء استعراض شامل لآلية نزع السلاح.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالانزعاج من جراء التهديد الذي يتعرض له الجنس البشري بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد على أن المسؤولية عن إدارة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق العالم، والاستجابة بشكل فعال للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، لا بد من اقتسامها بين كل أمم العالم، ولا بد من ممارستها في إطار متعدد الأطراف. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بالدور المركزي في هذا السياق، بصفتها المنظمة الحكومية الدولية الأكثر اتساما بالطابع العالمي والتمثيلي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أن التقدم في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، شرط أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونحن نناشد جميع الدول أن تداوم على إجراء وتكثيف مفاوضات



حركة عدم الانحياز في المداولات والمفاوضات مشاركة نشطة وبناءة، بما في ذلك تقديم مشاريع قرارات ومشاريع مقررات.

**السيد حمدون (ماليزيا)** (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأود أيضاً أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. كما أعرب عن خالص تقديري لسلفكم، السفير لويس ألفونسو دي ألبا، ممثل المكسيك، على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال اللجنة أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وعلى التدابير المبتكرة التي استحدثتها.

ويعلن وفد بلادي تأييده التام للبيان الذي أدلى به منذ لحظات ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويود وفد بلادي أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لحكومة وشعب جمهورية إندونيسيا على هجمات القنابل التي وقعت في بالي في نهاية الأسبوع.

يشعر وفدنا بخيبة الأمل إزاء الوضع العام السائد في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي في عام ٢٠٠٥. فالآفاق الإيجابية واحتمالات التقدم المشرقة التي نشأت في هذا الميدان لدى اختتام أعمال اللجنة في السنة الماضية، لم تسفر عن شيء حتى الآن. والدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فشلت في التوصل إلى اتفاق على أية مسائل مضمونية في مؤتمر استعراض المعاهدة في أيار/مايو الماضي. كما أننا فشلنا في التوصل إلى اتفاق ولا حتى على فقرة واحدة بخصوص نزع السلاح وعدم الانتشار لتضمينها في الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وترتيبات التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وسياساته المتعلقة بدورات الوقود.

وتؤكد الحركة من جديد على ضرورة أن تفي جميع الدول بالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وأن تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبه. وتكرر تأكيدها على أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل.

كما تؤكد الحركة مجدداً على أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد المطلق ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وعليه، وإلى حين القضاء التام على تلك الأسلحة، ينبغي، على سبيل الأولوية، بذل جهود لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لمنح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق عميق من صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطرق غير مشروعة، وتكديسها المفرط وانتشارها بلا ضابط في مناطق عديدة من العالم. ونشدد هنا أيضاً على أهمية التنفيذ المبكر والتام لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفضلاً عن ذلك، تبرز حركة عدم الانحياز الحاجة إلى ضمان ألا يؤدي أي إجراء يتخذه مجلس الأمن إلى تقويض نظم المعاهدات الدولية القائمة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، أو عمل المنظمات الدولية المنشأة لهذا الغرض، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو دور الجمعية العامة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على ضرورة أن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية اللازمة أثناء هذه الدورة للجنة الأولى. وفي هذا الصدد، ستشارك

تشعبات مسائل أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وما يتصل بها، وهي تشعبات كثيرة ومتنوعة، قد عبّرت عن بالغ قلقها إزاء تعاظم اللجوء إلى الأحادية وإلى وصفات تفرض من طرف واحد. وفي ذلك السياق، أبرزت وأكدت أن تعدد الأطراف، والحلول التي تتفق عليها عدة أطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تتيح الطريقة الوحيدة التي تتوفر لها أسباب البقاء لمعالجة كثرة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وبالإضافة على ذلك، لا يزال قادة دول حركة عدم الانحياز على قناعة راسخة بأن نزع السلاح وعدم انتشاره ينبغي التماسهما معا وبطريقة يعزز فيها أحدهما الآخر.

وفيما نجتمع اليوم، يُسلط الضوء على انتشار السلاح لا على نزع، بحسن نية. وعدم التوازن في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يُنذر بانحلال نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يبقى عنصرا حاسما من مكونات إطار نزع السلاح العالمي.

ويود وفدي أن يكرر قوله إن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، المكرسة لترع السلاح، قد أكدت على أن نزع السلاح العام والشامل، في إطار رقابة دولية فعالة، هو الهدف النهائي لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وهذا الهدف كثير البعد عن التحقيق. وقد وافقت جميع الدول الأعضاء في الدورة الاستثنائية على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة الإنسانية. واليوم، لا تزال كل الدول متفقة كل الاتفاق مع هذه النتيجة، التي تم التوصل إليها قبل ثلاثة عقود تقريبا. وينبغي ألا يكون هناك من شك في أن انتشار أسلحة الدمار الشامل خطر يهدد السلم والأمن الدوليين. غير أن الأهم من ذلك وجوب ألا ننسى أن وجود هذه الأسلحة، في المقام الأول، هو الخطر المهدد لبقاء جنس البشر ولبقاء كوكبنا.

ولا نزال نبحث عن أشد التدابير فعالية للتصدي جماعيا للخطر المتمثل بوقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي إرهابيين.

ولم يتم تخفيف حدة العواقب الوخيمة للمتاجرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وما انفك مؤتمر نزع السلاح يراوح مكانه، وقد عجزت هيئة نزع السلاح في هذه السنة أيضا عن الاتفاق على جدول أعمال.

وبالرغم مما قلت لتوي، يسر وفدي ملاحظة التطورات الهامة والتقدم المطرد المحرز على مدى العام الماضي، في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن التقدم في مجالات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، والألغام المضادة للأفراد. وماليزيا، بصفتها الرئيسة الحالية لحركة عدم الانحياز، لا تزال ثابتة في موقف الحركة العريق، القائم على المبادئ، في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وستبقى حركة عدم الانحياز في طليعة الحملة العالمية لإزالة أسلحة الدمار الشامل بصورة تامة، وخاصة الأسلحة النووية، إن ما يتصل بهذه المسائل من قرارات ومن بيانات أدلى بها رؤساء دول حركة عدم الانحياز، في مؤتمر قمتهم الثالث عشر الذي عُقد في كوالالمبور، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، واجتماعاتهم الوزارية السنوية في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ومؤتمرهم الوزاري الرابع عشر، الذي عقد في دربن، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، واجتماعهم الاستثنائي في الدوحة في حزيران/يونيه من هذا العام، سيبقى خارطة طريق للمليزيا وباقي أعضاء حركة عدم الانحياز.

ويود وفدي أن يُبرز أن جميع هذه الاجتماعات الستة الرفيعة المستوى لحركة عدم الانحياز، مع تناولها

كاليات المنشأة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي حل كل المشاكل في هذا المجال في إطار هذه الآليات، بالتعاون والحوار والمفاوضات، للتوصل إلى نتيجة بناءة. ويعتقد وفدي أن اللجوء إلى وسائل أخرى تتعدى هذه الآليات، مثل مجلس الأمن، قد تنتج عنه آثار سلبية. ومن الأهمية بمكان حاسم أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لتمكين تلك الآليات من العمل بطريقة نزيهة ومتوازنة، لا تميز فيها، تراعي مصالح كل الأطراف المعنية. وتعتقد ماليزيا أن تقييد كل الدول الأطراف بجميع أحكام معاهدات واتفاقيات نزع السلاح الدولية هو النهج الوحيد الذي تتوفر له أسباب البقاء، لتناول أعمال نزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف ومنع أنشطة انتشاره.

وتعميم معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية على صعيد العالم أمر ذو أهمية حاسمة. وبانتظار نفاذ المعاهدة، يجب على جميع الدول المالكة للأسلحة نووية أن تحافظ على الحظر الراهن للعمليات الاختبارية للتفجير النووي. أما ماليزيا، فهي تتخذ من جانبها الخطوات اللازمة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية في المستقبل المنظور.

لا يزال وفدي يؤيد جميع الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الشرق الأوسط. وستواصل ماليزيا عملها مع زملائها الآخرين من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، لتحقيق توفقنا إلى قبول المجتمع الدولي بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب شرقي آسيا. وفي ذلك الصدد، إذ يرحب وفدي بالإعلان المعتمد في مؤتمر الدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات تنشأ بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية، انعقد في تلاتيلولكو بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل من هذا العام، بيدي قناعته بأن التدابير التي يتضمنها الإعلان يمكن بلا شك استخدامها

إن القلق يساورنا جميعا إزاء عدم انتشار السلاح النووي، عموديا وأفقيا، على حد سواء. وتساورنا جميعا مخاوف من الإرهاب النووي. وستبقى تراودنا أجمعين كوابيس، طالما استمرت الأسلحة النووية على قيد الوجود. لقد دعت الإنسانية إلى إزالتها إزالة تامة. وفي الوقت نفسه، نريد أن نصون الحق الذاتي في تسخير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، مما يشمل الطاقة. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية مشتركة، مسؤولية معالجة هذه الشواغل المشتركة وتهدئة مخاوفنا والحد من كوابيسنا، سواء الآن أو في المستقبل.

ومع الإقرار بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا الدول المالكة لأسلحة نووية، والتي قد تؤدي إلى نزع السلاح، يكرر وفدي تأكيد قلقه البالغ من بطء وتيرة التقدم في ذلك الصدد. ولا تزال الدول النووية تؤمن بأهمية الأسلحة النووية رغم وجود العولمة وترايط بلدان العالم في ما بينها. ولا تزال الدول المالكة للأسلحة النووية والدول التي لم توقع معاهدة عدم الانتشار تطور ترساناتها وتحديثها، مما يهدد خطره السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا كلنا أن ندعو إلى إنهاء هذا الجنون والسعي إلى إزالة وإلى حظر جميع أشكال الأسلحة النووية والتجارب النووية، فضلا عن رفض نظرية الردع النووي. وعلينا جميعا أن ندرك بأن مسألة عدم التقييد تنطبق على نزع السلاح النووي وعلى عدم انتشاره كليهما. وفي ذلك الصدد، يُعتبر تنفيذ الدول النووية للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أمرا حاسم الأهمية. والخطوات العملية الـ ١٣ لمواصلة نزع السلاح النووي المحددة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار - تحدد إطارا يمكن التحقيق لترع السلاح النووي.

وفي مسألة التحقق والإنفاذ المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تشاطر ماليزيا رأي عدة بلدان، في ضرورة تعزيز الآليات المتعددة الأطراف القائمة على أساس المعاهدة،

بمجرد تضيء العملية قءما. ولذلك يعءقء وفءى أن من واءب الءءة الأولى أن ءؤءء من ءءءء الءاءة الماسة إلى إءراز ءقءم فى المسائل الموضوءة وإلى ءءءء مباءرات بعىنها لمءالءة الشواغل الأمنية لءمعىء الءول الأعضاء.

وماليزىا، كما عهءءم فى ما مضى، سءقءم فى الوءء المناسب مشروءى قءارىن إلى الءءة الأولى: أءءهما بشأن مءابءة ءءوى مءءمة العءل الءولىة بشأن مشروءة الءهءءء بالأسلءة النووىة واستءءءها؛ والءانى، بصدء مسألة القطب المءءمء الءنوبى (أءارءءىءا).

ویرغب وفء بلءى والوفوء الأءرى المءءمة لمشروءى القءارىن هءىن فى إشراك الءول الأعضاء بءىة ضمان ءعمهم لهءىن النصىن الهامىن.

وفى الءءام، یوء وفء بلءى أن یشىر إلى أنه ءلال مؤءم قمة الألفىة الءى عءقء قبل ءمس سءوات، أءرب قاءءنا عن عزمهم، فى ءءمة أمور، على السعى إلى إزالءة أسلءة الءمار الشامل، ولاسىما الأسلءة النووىة، وءرك سائر الءىارات مءءوءة لءءقق هءا الءء، بما فى ذلك إمءانىة عءق مؤءم ءولى لءءءء سبل القضاء على المءاطر النووىة. وبءبىعة الءال، لن یءءقق ما عزموا علیه.

وفى هءا السىاق، یناشء وفء بلءى كل الءول الأعضاء الاستمرار فى اسءكشاف أفكار ءءءة واعءماء نظرة ءءءة فىما یءصل بءوءءنا الءماعىة فى ءءال نزع السلاء والأمن الءولى. وفى الواقع، لن یءسنى صون السلام والأمن الءولىىن صونا كاملا من ءون إءراز ءقءم ءبىر فى مىءان نزع السلاء، فىما یءعلق بأسلءة الءمار الشامل، وءصوصا الأسلءة النووىة.

إن الءءمع الءولى ىملك بالفعل الأءوات اللاءمة للئهوء بعملىة نزع السلاء. والمطلوب هو ءءزىء آلىاء نزع السلاء الءالىة المنشاءة على أساس المءاهءاء بالءعم

أساسا لءءزىء نظام المءاطق الءالىة من السلاء النووى، كما ىمكن إسءامها فى عملىاء نزع السلاء وعءم انءشاره، وءاصة لءءلل سبل الءعاون الءى قء ءسهم فى ءءقق هءف الءمعى، أى إءءاء عالم ءال من الأسلءة النووىة.

وینبغى عءم الاستءفاف بالءءءىاء والمءاطر الءى ءمئلها المءاءرة ءىر المشروءة بالأسلءة الصءىرة والأسلءة الءفىفة ءاصة للبلءان النامىة؛ بل ىءب أن ءكون شاغلنا الءققىءى ءماعىا، لا فى البلءان أو المءاطق الءى ءءء فىها صراءء أو الءى لا ءزال یعصف الصراع فىها وءسب. وفى ذلك الصءءء، هناء مساع عءءة ءارىة، ءاسمة الأهمىة. ولا یزال وفءى ملتزما ببرنامج العمل لمنع الءءءار ءىر المشروء بالأسلءة الصءىرة والأسلءة الءفىفة ومءافءءه والقضاء علیه. وىقر وفءى بأهمىة وءوء صء ءولى ىمكن الءول من ءءءء وءعقب الأسلءة الصءىرة والأسلءة الءفىفة ءىر المشروءة، بءرىقة مناسبة الءوقىء وءءءة بالءقة. ونعءقء أىضا أن الءمعىة العامة ینبغى أن ءعمء صءا من هءا القبىل. وىقر وفءى أىضا بضرورة النظر فى الءءاء مزىء من الءطواء لءءزىء الءعاون الءولى فى ءءال منع السمسرة ءىر المشروءة بالأسلءة الصءىرة والأسلءة الءفىفة ومءافءءها والقضاء علیها.

لقد شهدنا فى ءضون العام الماضى اسءمرار فءل مؤءم نزع السلاء فى الشروء بأى عمل موضوءى. ونرءو أن ىءمكن مؤءم نزع السلاء من أن ىسءأنف ءوره الهام بءون إبطاء، أى الءفاوض على اءفاقاء ءءءة لءءءء الأسلءة ونزعها، مع الءركىز على القضاء على أسلءة الءمار الشامل. وعلى ءرار ذلك، ىمئل فءل هىئة نزع السلاء فى الءءافء على ءءول عمل لءورءها الموضوءة نءسة أءرى لمباءرات نزع السلاء المءعءة الأطراف. وىشعر وفءى بالإءباط من ءراء ءلك الءطواء. ىءب أن ىكون فى مءءور هاءىن الاءىءىن لنزع السلاء ءءلل العقباء المءءورة

وقد برهنت تلك المبادرة المشتركة بين الأقاليم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار أنه كان يوسع بلدان تنتمي إلى مجموعات مختلفة وذات رؤى متباينة أن تترك خلافات الماضي جانبا وتتوصل إلى اتفاق. لقد قامت البلدان السبعة باختيار مدروس تحدوه روح التوافق. وستتصدى النرويج للتحدي الذي حدده الأمين العام وستواصل السعي إلى تحقيق توافق في الآراء وإحراز نتائج ملموسة. سنقوم بهذا في إطار مجموعة البلدان السبع ومع كل البلدان التي دعمت جهودنا.

إن الامتثال من الشروط الأساسية لمصادقية معاهدات الحد من التسليح. ويشكل عدم الامتثال تحديا يواجهه تعددية الأطراف. ومن المؤسف أن المجتمع الدولي قد واجهته حالات خطيرة من عدم الامتثال.

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم تحقيق تقدم جيد في تصحيح خروقات إيران لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات. غير أنه مازالت هناك أزمة ثقة تعوق الحل السياسي. لهذا فإننا نحث إيران على الاستجابة لطلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إجراءات الشفافية التي تتجاوز الشروط الشكلية للبروتوكول الإضافي، بغية بلوغ نهاية التحقيقات في أقرب وقت ممكن. ومطلوب من إيران أن تسمح للدبلوماسية بأن تقوم بعملها المتمثل في إزالة قلقنا الذي له ما يبرره بشأن برنامجها النووي. ويجب أن نتجنب الخطوات التي يمكن أن تصعد هذه الحالة. سيكون من مصلحة كل الأطراف أن تمهد الطريق لاستئناف المفاوضات.

وترحب النرويج بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الحادثات السداسية فيما يتعلق بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومنتظر من كل الأطراف الوفاء بالتزاماتها واتخاذ إجراءات منسقة تماشى مع مبدأ

الكامل وتوفر الإرادة السياسية لدى الدول. وبدون تلك الإرادة السياسية، لا يمكن إيجاد حلول دولية حقيقية لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسليح. لقد حان الوقت لكي نعيد توجيه أنفسنا صوب الهدف المشترك، ألا وهو تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

**السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية):** تتعرض تعددية الأطراف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار لإجهاد متزايد. وقد أخفق المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في الخروج بنتائج جوهرية. ولم يتمكن مؤتمر القمة الأخير أن يتفق على نص بشأن طريقة التصدي لتحديات الانتشار الخطيرة. ويبدو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمرا بعيدا أكثر من ذي قبل. مؤتمر نزع السلاح حبيسا في طريق مسدود منذ أمد طويل، ولم تقدم هيئة نزع السلاح أي توصيات لسنين عديدة.

إن تلك الحالة مؤسفة بالنظر إلى كل التحديات الأمنية الملحة التي تواجهها، مثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى دول جديدة وإلى الجماعات الإرهابية، والاتجار غير المشروع بالتكنولوجيا النووية، ووجود قدر كبير من المواد النووية غير الآمنة، وازدياد التخوف من أن تعطي الأسلحة النووية دورا إضافيا وأكثر أهمية في السياسات الأمنية، وعدم إحراز تقدم كاف في نزع السلاح النووي.

من الممكن إيجاد مسار جديد في دبلوماسية الحد من التسليح المتعددة الأطراف. ومن المعروف أن النرويج، مع ست بلدان أخرى من مناطق مختلفة من العالم، قدمت نصوصا محددة لمشروع الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة. وقد قوبلت المبادرة بالترحيب. غير أنه من المؤسف أن المقترح لم يحقق توافق الآراء المطلوب.

وتبقى معاهدة حظر الألغام دليلاً قوياً على تعدد الأطراف البناء وحجة على إمكانية العمل الجماعي بطرق مبتكرة.

وإن النرويج لمسرورة لأن البروتوكول المتعلق بالمخلفات الحربية المتفجرة الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة بدأ يحصل على دعم متزايد. لقد وافقت الحكومة النرويجية على التصديق على هذا البروتوكول. غير أننا بحاجة إلى وضع صكوك أكثر فعالية لمنع المعاناة الإنسانية التي يسببها استعمال بعض الذخائر الصغيرة.

ونرحب كذلك بالتقدم المتواصل في تنفيذ الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وتساهم النرويج بنشاط في الشراكة عبر برامنا في شمال غرب روسيا.

وإن النرويج لمسرورة لنيل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار دعماً واسع النطاق. إنها صك دولي هام في مكافحة الإرهاب الدولي.

ونحن نقدر توقيع مزيد من البلدان على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. ويجب أن نعمل لتحقيق الانضمام إلى هذه المدونة على النطاق العالمي.

وبينما حققنا تقدماً في بعض المجالات، مازلنا نواجه تحديات خطيرة. ولهذا فإنه ينبغي أن ترسل الجمعية العامة في هذه الدورة رسالة قوية إلى الهيئات المتعددة الأطراف المعنية بأنه يجب عليها أن تنخرط في العمل الجاد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعيد اللجنة الأولى تأكيد أهمية معاهدة عدم الانتشار والعلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي.

وينبغي أن تعرب اللجنة مجدداً عن انتظار المجتمع الدولي بفارغ الصبر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب

”التزام مقابل التزام وعمل مقابل عمل“ الذي يهدف إلى تنفيذ إعلان عام ١٩٩٢ المشترك بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة غير نووية.

وبالرغم من وجود نكسات في مجالات أساسية من نزع السلاح المتعدد الأطراف، حصلت تطورات أكثر مدعاة للتفاؤل. واسمحوا لي أن أبرز أهمها.

إننا نرحب بالاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ويتجلى التحدي المقبل الذي يواجهنا في إضفاء الصبغة العالمية على زينك الصكين.

من المشجع أيضاً أن عدداً متزايداً من البلدان يقوم بإبرام البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن التقدم بطيء جداً. وعلينا أن نسعى إلى تنفيذ صك التحقق المحسن ذلك على الصعيد العالمي.

وتعتبر تخفيضات الأسلحة النووية التي تنص عليها معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية مساهمة إيجابية في الوفاء بالتزامات نزع السلاح المترتبة على معاهدة عدم الانتشار. غير أننا بحاجة إلى تخفيضات لا رجعة فيها فيما هو أبعد من المعاهدة.

كما ترحب النرويج بمشروع الصك الذي تم التفاوض بشأنه حديثاً والمتعلق باقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتمييزها. ويجب على الجمعية العامة أن تعتمد الآن الصك المقترح وأن توجه طريقة التعامل مع مسألة الذخيرة. كما ننتظر من الجمعية العامة أن تسند ولاية إلى مجموعة خبراء حكوميين بغية استكشاف سبل تعزيز التعاون الدولي الرامية إلى مكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي اعتقادنا أن الجمود القائم في ساحة نزع السلاح المتعدد الأطراف يعبر إلى حد كبير عن المواجهة بين مدرستين في التفكير. المدرسة الأولى تركز على المبادئ والأهداف الأساسية المكرسة في صكوك نزع السلاح التي يقتضي تنفيذها توافر شروط ضرورية ما زالت غير موجودة، في ظل الواقع السياسي القائم حالياً. ومن ناحية أخرى، هناك جانب من المجتمع الدولي يركز على الضرورة الملحة لتحقيق أهداف جزئية أو قصيرة الأمد، هي أيضاً مجسدة في تلك الصكوك وتستجيب لاحتياجات ملحة وعاجلة للأمن الجماعي.

وترى شيلي أن من الخطأ تشكيل معضلة من الاختيار بين نزع السلاح وعدم الانتشار. فترع السلاح العام والكامل الذي تدعو إليه المادة السادسة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هدف جوهرى ليس لنا أن نتخلى عنه بحال من الأحوال. ولكن تحقيقه يتطلب سلسلة من الخطوات مشروطة بظروف سياسية يتعين الوفاء بها على مدى الزمن وهي تتطلب توافر سياق من الإرادة الوطنية والأمن العالمي من شأنه أن يمكن جميع الدول، وخاصة الدول الفاعلة الرئيسية المعنية، من أن تشعر بأن مصالحها الحيوية تحظى بالضمانات الواجبة.

ويشكل عدم الانتشار عنصراً قوياً في سياق هذا الأمن الدولي الأمر الذي لم يتحقق بعد. ويمكننا أن نستخدم ملايين الكلمات لكي نحث الدول النووية على الوفاء بالتزاماتها على نحو متواصل، ولكن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحفزها على التخلي عن ترساناتها الذرية هو اقتناعها بأن بقاءها لم يعد يتطلب وجود تلك الترسانات.

وفيما يتعلق بتصوير الدول الكبرى للأمن، تلاحظ شيلي مع الارتياح أنه قد أحرز تقدم جوهرى في ذلك المجال. وعندما أخرج ستانلي كوبريك فيلمه "دكتور

النووية حيز النفاذ مبكراً. وقد تبين ذلك بوضوح قبل بضعة أسابيع هنا في نيويورك في المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ومما له أهمية مماثلة أن تدعم اللجنة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والتكسينية وأن تدعو إلى اتخاذ خطوات لزيادة تعزيز هاتين الاتفاقيتين الحيويتين.

وفي الختام، إن تحديات الانتشار التي تواجهنا خطيرة. وعلينا أن نتجاوز خيبة أملنا بشأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ومؤتمر القمة العالمي. ويجب أن تكون جهودنا أكثر إصراراً للتوصل إلى توافق آراء جديد بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلينا تعبئة الإرادة السياسية الضرورية لنجعل تعدد الأطراف ينجح في عمله. إن أماننا خياراً؛ فلنستخدمه من أجل السلام والأمن الدوليين.

**السيد لابي (شيلي) (تكلم الإسبانية):** اسمحوا لنا أولاً، يا سيدي، بأن نهنئكم بانتخابكم للرئاسة.

وثانياً، نود أن نعرب عن تعازينا لشعب وحكومة إندونيسيا فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخراً في بالي. وما حدث دليل ملموس على أن الإرهاب يشكل تهديداً للدول سواء بين الشمال أو الجنوب.

وتود شيلي أن تكون محددة تماماً في كلامها وأن تنفذ إلى لب الموضوع في المناقشة العامة هذا العام. وقد أعلننا مراراً وتكراراً عن معارضتنا لتتابع البيانات العامة بشكل طقسى في تكرار لمواقف يمكننا جميعاً أن نعيد ترديدها من الذاكرة. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد من جديد استعدادنا لاستغلال الوقت المتاح لنا لإجراء مناقشة تفاعلية دون الرجوع إلى نصوص مكتوبة. ونحن نحثكم يا سيدي الرئيس، هنا، على احتذاء المثال الذي ضربه السفير دي ألبا.

الدولي الأمر الذي يفيدنا جميعا. وسيصبح من السهولة بمكان للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يكسبوا مساندة لمبادرتهم المتعلقة بعدم الانتشار إذا ما رأى بقية أعضاء المجتمع الدولي أنهم أيضا على استعداد للتعاون لإنجاح المبادرات التعددية ذات الفائدة العالمية. وكما قال الكاتب ميغويل دي أونو مونو، ليس المهم أن تكسب فقط، وإنما أن تكسب الجانب الأخر. وفي هذا المجال، فإن لغة الأفعال هي الأساس.

وبغض النظر عن الجُمود الذي نعاني منه، فإن هناك مجالا لتحقيق التقدم، عندما يتوافر الحد الأدنى من حسن النية والمهارة الدبلوماسية، مثل التي أبدتها السفير ساندرز ممثل هولندا في إدارته للعمل المتعلق بالبروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وتوجيهه نحو تحقيق النجاح. فلنستفد من أي مجال يكون متاحا ولنمضي قدما بالتدريج إلى الأمام، وبذلك نهيئ مناخا من الثقة وحسن النية بحيث تتيح لنا التقدم على طريق نزع السلاح العام والكامل.

وفي اعتقادي أننا جميعا نعرف جيدا أن الطريق سيكون طويلا وشاقا وأنه لا جيلنا ولا الجيل المقبل يستطيع الوصول إلى هذا الهدف. ولكن، ما من أحد سينجح على الإطلاق إذا ظللنا نتلكأ هنا وهناك بعناد، متجاهلين الواقع ومستخدمين مؤسساتنا التعددية لوضع العقبات وإحراز النقاط. ومن بين جميع أبعاد الدبلوماسية المتعددة الأطراف، نجد أن نزع السلاح هو الذي يتطلب أقصى قدر من الواقعية الدبلوماسية فضلا عن المثابرة القصوى وحسن النية. فلنستعمل هذه الخصائص بشكل نهائي وحاسم.

وفيما يتعلق بالمواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا والتي ستبحث في المناقشة الموضوعية، تؤيد شيلي تماما النص الذي قدمته النرويج، ممثلة لمجموعة من سبعة بلدان

سترانغولوف“ في الستينات، كانت المحرقة النووية تشكل تهديدا حقيقيا، أكثر خطورة بكثير عما هي الآن. وتنبثق أهمية خفض أعداد الرؤوس النووية، وخفض عتبات التأهب والقضاء على أنواع بكاملها من الأسلحة، من حقيقة أن الدول المعنية قد حققت خطوات عملاقة نحو بناء الثقة المتبادلة. وبدون هذه الثقة المتبادلة لن يكون هناك نزع للسلاح. وكل منا نحن المجتمعين في هذه القاعة يعرف ذلك جيدا.

ومن ناحية أخرى، أحدث الإرهاب الدولي وإمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل مشكلة ملحة تمس المصالح الحيوية لجميع الدول، كبيرها وصغيرها سواء كانت نووية أو غير نووية. ولا تعني معالجة هذه المشكلة العاجلة أن نهمل المبادئ ولا الأهداف النهائية، بل تتطلب القيام بعمل متعقل وإدراكا للعمل المناسب والجيد التوقيت من الناحية السياسية.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن المحاولات الجارية بشأن الانتشار الذي أصبح المجتمع الدولي يعرفه جيدا. ولم تتحرك قضية نزع السلاح النووي إلى الأمام مليمترا واحدا من خلال إثارة الجدل بشأن عدم التمييز أو من خلال الإصرار على الحق الثابت للدول في الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن الواضح من الناحية القانونية والأخلاقية أن ذلك الحق لا يمكن أن تطالب به سوى الدول التي تمثل بدقة لالتزاماتها بعدم الانتشار ولا تتلاعب بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفضلا عن ذلك، يمكن لبعض الدول النووية أن تفعل المزيد لكي تجعل الجهود التعددية لترع السلاح مثمرة. ولا توجد آلية متعددة الأطراف تتصف بالكمال. ولكن الشيء المؤكد هو أن الصيغة التعددية هي التي تمنح الشرعية السياسية التي تزيد من الطابع التآزري لسياق الثقة والأمن



ما تؤدي إلى التغاضي عن الشواغل المشروعة والجديّة التي تساور الكثيرين، ولا سيما أشد الناس ضعفاً وتمييزاً.

وعلى الرغم من أن فتح باب التوقيع على اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي قد شكل خطوة هامة إلى الأمام على طريق الحد من خطر الإرهاب النووي، فما زال من المؤسف أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في شهر أيار/مايو قد اختتم أعماله دون أن يتوصل إلى قرار موضوعي واحد. وقد أخذت الأسلحة النووية تشكل أحد البنود الدائمة في بعض المذاهب العسكرية، وطرأت زيادة ملحوظة على الإنفاق العسكري بلغت نسبتها على نطاق العالم في العامين الماضيين ٢٠ في المائة. وازدادت المبيعات المجمعّة لأكثر ١٠٠ شركة منتجة للأسلحة بنسبة ٢٥ في المائة على مدى عام واحد. وتنسب للأسلحة الصغيرة في مقتل ما لا يقل عن ٥٠٠.٠٠٠ شخص في العام، ولم تتوصل مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بهذه المسألة بعد إلى وثيقة ملزمة قانوناً بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة. وقد أخذت معدلات تجارة الأسلحة المشروعة ترتفع مرة أخرى، ويؤدي تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى مناطق الصراع في العالم بأعداد لا تحصى من الأرواح. كما تزايدت الهجمات الإرهابية التي تستخدم فيها البنادق الهجومية والأسلحة الآلية والقنابل اليدوية والألغام الأرضية والقذائف التي تطلق من الكتف والمتفجرات الصغيرة.

ومن المؤسف أن عزوف البعض عن نزع أسلحتهم وعدم استعداد الآخرين لحاسبتهم علناً على هذا الموقف يؤديان إلى إضعاف مبادئ نزع السلاح وإبطاء التقدم المحرز في هذا المجال. ويؤكد الكرسي الرسولي مجدداً أهمية تحديد الأسلحة ونزع السلاح اللذين يشكلان اثنين من العمود الرئيسي لهيكل السلام.

تنتمي إلى كل المجموعات السياسية والإقليمية هنا، في الاجتماع العام الرفيع المستوى في الدورة الستين للجمعية العامة.

ويعبّر البيان الذي أدلت به الأرجنتين باسم مجموعة ريو تماماً عن رأينا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): طلب المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي الإدلاء ببيان، ونظراً لعدم وجود اعتراض، فإنني أعطية الكلمة.

**الأسقف ميغليور** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، يا سيدي، بانتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة.

على مدى الأشهر القليلة الماضية، راود المجتمع الدولي شيء من الأمل في أن يتصدى زعماء العالم الذين أتوا للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة لمعالجة الموضوعات المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. والواقع أن مشروع الوثيقة الختامية التي أعدت للقمة. دعا الدول إلى مواصلة وتكثيف المفاوضات بغية النهوض بترع السلاح العام والكامل وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار.

وشجعتها على تعزيز اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيتين المتعلقتين بالأسلحة البيولوجية والكيميائية. وقد اقترحت بعض الخطوات المحددة، بيد أن نص تلك الاقتراحات لم يرد في الوثيقة الختامية التي تم اعتمادها (القرار ١/٦٠).

وقد وصف الأمين العام هذا الاستبعاد بأنه وصمة عار. ولا يعزى السبب فيه إلى عدم اهتمام معظم القادة والحكومات - فالكثيرون يهتمون اهتماماً بالغاً بالمعانة وبالأخطار الزائدة الناجمة عن انتشار الأسلحة بجميع أنواعها - وإنما السبب هو أن شدة الضغوط القائمة كثيراً

الحكومات والمجتمع المدني أن يعزز بشكل كبير جهود نزع السلاح.

ولم يكن العام الماضي عاما جيدا بالنسبة لعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فالتغطية على حالات الفشل لا تخدم قضية السلام. ولكننا مسؤولون عن الانتقال من التحليل إلى العمل. فنحن شعوب الأمم المتحدة - وفقا للأسلوب البليغ الذي يشير به الميثاق إلى البشرية - جديرون بأن نتحرر من ويلات تدمير الذات.

### تنظيم الأعمال

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لقد نجحنا، بفضل تعاون الممثلين، في الانتهاء من قائمة المتكلمين لهذا الصباح. ولا يوجد على قائمة المتكلمين لهذا المساء سوى ثلاثة متكلمين: الإمارات العربية المتحدة والجزائر ونيجيريا. وقد أبلغتنا إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بأن ثمة اجتماعات أخرى من الممكن أن تعقد هذا المساء في غرفة الاجتماعات هذه، ومن ثم فلن تكون هناك أي عواقب إذا ما قررنا أن نجتمع مرة أخرى صباح الغد، بدلا من هذا المساء. وقد تكرمت الإمارات العربية المتحدة والجزائر ونيجيريا بالموافقة على أن تتكلم صباح الغد بدلا من هذا المساء. وعليه، فلن تعقد اللجنة الأولى أي جلسة هذا المساء. رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

وعلى جميع أعضاء الأمم المتحدة واجب يملي عليهم مواصلة الأعمال المتصلة بالعناصر الفنية والقانونية والسياسية لبرنامج نزع السلاح. وقد أخذ هذا الواجب يزداد أهمية لأننا جميعا ندرك أن أمننا كلنا يتعزز عندما تكمل الخطوات المتخذة في مجال نزع السلاح والمتخذة فيما يتعلق بالتنمية كل منهما الأخرى. وقد قامت الأمم المتحدة بدور رائد في إجراء دراسات تبين وجود علاقة لا تنفصم بين نزع السلاح والتنمية والأمن. ولا بد لنا أن نشير إلى الفوائد الاقتصادية المترتبة على تدابير نزع السلاح. ولا بد أن تعمل اللجنة الأولى بشكل دائم على إيجاد بدائل إنمائية للنهج العسكري.

وتتحمل اللجنة مسؤولية خاصة هذا العام عن التعويض قدر الإمكان عن حذف موضوع نزع السلاح من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. ولا ينبغي أن يكون هذا أمرا شاقا، فالغالبية العظمى من الدول تريد أن تمضي قدما في تنفيذ برنامج نزع السلاح، بخطوات ثابتة وعلى وجه السرعة. وسوف تبذل جهودا لتنشيط أعمال اللجنة الأولى هذا العام ولتشكيل لجان عمل خاصة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية، ويجب أن يقدم الدعم لهذه الأعمال. وستبذل جهود أخرى للتقريب بين الدول التي تتشابه أفكارها من أجل وضع الأساس الفني والقانوني والسياسي اللازم لإعداد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وتشكل هذه الجهود بوادر على جدية الدول في التغلب على العقبات التي تحول دون إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وثمة ضرورة ماسة كذلك للعمل على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي للقضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن شأن العمل المتعدد الجوانب الذي يشمل عناصر تتصل بتحديد الأسلحة والحد من الجريمة وبناء السلام أن يعزز أمن البشرية. ولا بد للحكومات من أن تعترف بالإسهامات الهامة التي يقدمها المجتمع المدني. ومن شأن التوسع في الشراكات بين